أثر الخلافات النحوية

د. محمد فاضل صالح السامرائي

جامعة تعز

مقدمة:

أحمدك ربي كما علمتني أن أحمد، وأصلي وأسلم على خير خلقك سيدنا محمد.

وبعد:

فإن موضوع هذا البحث مهم غاية الأهمية في الدرس النحوي، إذ إنه بحث أثر الخلاف النحوي.

إننا عندما نتصفح الكتب النحوية ــ وخاصة المطوّلة منها ــ نجدها مليئة بالخلافات، فلا تكاد تمر بنا مسألة نحوية إلا وجدنا الخلاف مصاحبًا لها، وقد يطول هذا الخلاف فيستغرق صفحات عديدة، وقد يقصر. وقد يكون في المسألة الواحدة رأيان وقد يكون فيها آراء عديدة. ويكفي أن نعود إلى كتاب (الإنصاف) لابن الأنباري، أو كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش، أو (شرح كافية ابن الحاجب) لرضي الدين الإستراباذي لنقف على أمثلة من ذلك.

وهذا البحث محاولة للوقوف على أثر الخلاف النحوي، أي على الفائدة أو الثمرة التي تجنى من هذا الخلاف.

إننا قد نقف على مسائل يطول فيها الخلاف ويكثر فيها الجدل العقلي والمنطقي وتتعدد فيها الآراء ولكن قد لا نرى أي أثر أو فائدة من هذا الخلاف، وفي المقابل قد نقف على مسائل أخرى للخلاف فيها أثر وفائدة.

وقد لاحظ بعض النحاة المتأخرين هذه الظاهرة في قسم من المسائل، بدليل أننا نقرأ في كتبهم أن الخلاف في هذه المسألة غير مجدٍ، أو أنه لا طائل فيه. ونقرأ في مسائل أخرى أثر الخلاف فيها، لكن هذه المسائل تعدّ قليلةً إذا قيست بالمسائل التي لم يذكروا جدوى الخلاف فيها.

ولهذا رأيت أن أفرد بحثي هذا بدراسة أثر الخلاف النحوي. وقد وقفت في دراستي هذه على مسائل لا أثر للخلاف فيها ولا فائدة، ووقفت على مسائل أخرى اختلف النحاة في جدوى الخلاف فيها. وأما المسائل التي كان للخلاف فيها أثر وفائدة فقد كان لها النصيب الأوفر في هذا البحث.

وقد قمت بتصنيف المسائل ليسهل دراستها، فوقفت على الخلاف في الكلمة وذكرت مسائل خلافية فيها، ثم بحثت أثر الخلاف في كل مسألة منها. وفعلت الأمر نفسه في الخلاف في الإعراب، والخلاف في العلة، وفي الحكم النحوي، وفي العامل . . . إلى غير ذلك من مسائل الخلاف.

وأنا لا أزعم أنه لم يفتني شيء، بل فاتني الكثير إن لم يكن ما فاتني أكثر مما دوّنته، ولكن حسبي من هذا البحث لفت النظر إلى أمر أحسب أنه لا يقل أهمية عن كل ما كتب في الخلاف النحوي. والباب مفتوح لمن أراد أن يستفيض فيه.

أسأل الله تعالى الإحسان في العمل والسداد في الرأي إنه سميع مجيب.

مسائل خلافية لا أثر للخلاف فيها:

ذكرنا في المقدمة أن ليس لجميع المسائل الخلافية في النحو أثر للخلاف فيها أو فائدة ترتجى من هذا الخلاف. فهناك مسائل نحوية كثيرة كان للخلاف فيها أثر وفائدة ، في حين نقف على مسائل أخرى اختلف فيها النحاة وسوّدوا بها صفحات كثيرةً من كتبهم باسطين آراءهم وأدلّتهم ، ولكن قد لا نقطف أية ثمرة من الخلاف فيها.

فمن المسائل الخلافية التي لم يكن للخلاف فيها أثر أو كبير منفعة خلافهم في الفعل، هل الأصل فيه الإعراب أو البناء ؟

فمذهب البصريين أن البناء أصل في الأفعال ، ولذا جاء الفعل الماضي وفعل الأمر مبنيين على الأصل، وأما الفعل المضارع فهو معرب لأنه أشبه الاسم.

وأما الكوفيون فهم يرون أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء، فالفعل المضارع معرب على الأصل، وعلى رأيهم جاء فعل الأمر أيضًا معربًا مجزومًا على أصله [1]. ولم يخرج عن الأصل إلا الفعل الماضي.

يتضح من المذهبين أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في بناء الفعل الماضي وإعراب الفعل المضارع ، لكنّ خلافهم في فعل الأمر أمعرب هو أم مبني ؟

فمن ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ـــ وهم الكوفيون ـــ ذهب إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم على الأصل، وأن الأصل في أمر المخاطب في نحو (افعلْ) هو (لتفعلْ) . يقول الفراء: "وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا) [2] . . . وقوّى قول زيد أنها في قراءة أُبَيّ (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الذي خُلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه ، إلاّ أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم. فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوّله الياء والتاء والنون والألف. فلما حُذفت التاء ذهبت اللام وأحدثت الألف في قولك: (اضربْ) و (افرحْ) لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن فأدخلوا ألفًا خفيفة يقع بها الابتداء . . .

وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيبًا ، وهو الأصل ،ولقد سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض المشاهد: (لتأخذوا مصافّكم) يريد به (خذوا مصافّكم)" [3].

وأما من ذهب إلى أن البناء أصل في الأفعال فقد ذهب إلى أن فعل الأمر مبني على الأصل.

ولذا نجد أن رأي الفراء باطل عند المبرد لسببين:

---

[1] ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ١٥٣- ١٥٤، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٤٦- ٤٧ .

[2] يونس٥٨، وهي قراءة يعقوب من العشرة برواية رويس ، وقرأ الباقون (فليفرحوا) بالياء (ينظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٨٥).

[3] معاني القرآن للفراء ١/٤٦٩ ـــ ٤٧٠.

أحدهما: أن الفراء استدل على إعراب فعل الأمر بأن قولك: (اضربْ) بمنزلة قولك: (لتضربْ) ، علمًا بأن الشيء يقع في معنى الشيء وليس من جنسه ، مثال ذلك أن اسم فعل الأمر يفيد معناه الأمر وهو ليس فعل أمر ، بدليل أنه لا يأخذ حكمه ، وهذا نحو صهٍ ومهٍ ونزالِ وحذارِ.

والسبب الآخر أن الفعل المضارع يشبه الاسم المتمكّن في الإعراب ، والاسم المعرب إذا دخلت عليه عوامل النصب والجر أحدثت فيه الإعراب ولا تتغير بنيته ، وكذلك الفعل المضارع يدخل عليه الناصب والجازم فيتغير آخره ولا تتغير بنيته . "فإذا قلت : (افعلْ) في الأمر لم تلحقها عاملاً ولم تُفرِدْها على لفظها ، ألا ترى أن الجوازم إذا لحقتها لم تغير اللفظ نحو قولك : (لم يضربْ زيد) ، و (إن تذهبْ أذهبْ)،وكذلك (ليذهبْ زيد) و (لا يذهبْ عبد الله) فإنما يلحقها العامل وحروف المضارعة فيها.

وأنت إذا قلت: (اذهبْ) فليس فيها عامل ولا فيها شيء من حروف المضارعة "[1]. وعلى هذا ففعل الأمر مبني عنده.

ولا أرى أثرًا لهذا الخلاف في اللفظ، فالبصريون الذين يذهبون إلى بناء فعل الأمر يرون أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه، فإذا جزم المضارع بالسكون بني الأمر منه على السكون، وإذا جزم بحذف حرف العلة بني الأمر منه على حذف حرف العلة، وإذا جزم بحذف النون بني الأمر منه على حذف النون.

وأما الكوفيون فيرون أن فعل الأمر مجزوم بذلك كله.

وسواء ذهبنا مذهب البصريين أو مذهب الكوفيين فإن صورة فعل الأمر واحدة في نهاية المطاف.

وعلى هذا فلا فائدة ترتجى من هذا الخلاف.

* * *

ومما لا فائدة من الخلاف فيه ولا أثر اختلافهم في اللام الداخلة على المبتدأ أهي لام الابتداء أم لام القسم ؟

فقد أجمع النحاة على أن اللام الداخلة على المبتدأ في نحو قولنا: (لَمحمدٌ قادم) تفيد التوكيد، ولكن اختلفوا في كونها لام ابتداء أو لامًا واقعة في جواب قسم مقدّر، فذهب البصريون إلى أنها لام ابتداء، وذهب الكوفيون إلى أنها جواب قسم مقدّر، والتقدير (والله لَمحمد قائم)[2].جاء في(شرح الكافية للرضي) : "ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل(لَزيد قائم) جواب القسم أيضًا والقسم قبله مقدّر، فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء"[3].

والنتيجة واحدة على كلا الرأيين وهي أنها تفيد التوكيد سواء قلنا إنها لام ابتداء أم لام قسم، وعلى هذا فالخلاف في هذه المسألة لا يجدي فائدة.

* * *

---

[1] المقتضب للمبرد٢/٣ ــ ٤.

[2] ينظر الإنصاف لابن الأنباري١/٣٩٩ (م:٥٨).

[3] شرح الكافية للرضي ٢/٣١٧.

ومـــن ذلك أيضًا خلافهم في (لكنّ) ، فقد اختلفوا في كونها بسيطة أو مركبة . فهي عند البصريين بسيطة، وقال الكوفيون: هي مركبة من (لا) و (إنّ) المكسورة الهمزة، والكاف الزائدة بينهما ليست للتشبيه فأصلها (لا كإنّ) وحذفت الهمزة تخفيفًا بعد نقل حركتها إلى الكاف[1].

ويـــرى الفـــراء أنها مركبة من (لكنْ) الساكنة النون، و (أنّ) المفتوحة الهمزة المشددة، حذفت الهمزة من (أنّ) فحذفت نون (لكنْ) لالتقائها بالنون الساكنة ، وهي النون الأولى من النون المشددة[2].

"وقيل: هي مؤلفة من (لا) و (كأنّ) والكاف للتشبيه، و (أنّ) على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين لـــا فيه من نفي لشيء وإثبات لغيره، وهو رأي أبي زيد ـــ يعني السهيلي ـــ فإذا قلت: (قام زيد لكنّ عمرًا قاعدٌ) فكأنك قلت: (لا كأنّ عمرًا قاعد) ويتأوّل في المعنى: فعلُ زيدٍ لا كفعل عمرو، ثم ركبت هذه الحروف الثلاثة . . . فكســـرت الكـــاف وحذفـــت همـــزة (أنّ)، ولم يقـــع التغـــيير في الأول منها لأنها الصدر، والتغيير في الأواخر والأوساط"[3].

ويـــبدو لي أن لا فـــائدة من هذا الخلاف كله، حيث لا نجد أي أثر له لا في اللفظ ولا في المعنى، لأن المحصلة النهائية هي أن (لكنّ) حرف استدراك عند الطرفين سواء كانت بسيطة أم مركّبة.

* * *

ومن المسائل النحوية التي لا فائدة من الخلاف فيها اختلافهم في عدد المفاعيل، حيث ذهب البصريون إلى أن عددهـــا خمسة وهي المفعول به والمفعول له والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه ، في حين ذهب الكوفيون إلى أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به ، والباقي مشبه بالمفعول به. يقول أبو حيان: "وهذا الخلاف لا يجدي كـــبير فائدة"[4]. وهذا صحيح ، لأنه سواء قلنا إن عدد المفاعيل خمسة أم قلنا إن المفعول واحد والباقي مشبه به فالمحصلة النهائية أنها منصوبة وهذا هو المهم ، وأما الاصطلاح فلا مشاحة فيه.

* * *

ومـــن المســـائل الخلافية التي ليس للخلاف فيها ثمرة في الواقع اللغوي مسألة (إعراب الأسماء الستة) ، فقد اخـــتلف النحاة في إعرابها، فذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أنها معربة من مكانين، فالضمة والواو في (أبوك) علامتا إعراب،وكذلك الفتحة والألف في (أباك) ، والكسرة والياء في (أبيك)، وهذا شأن باقي الأسماء الستة[5].

---

[1] ينظر شرح التصريح للأزهري١/٢١٢.

[2] ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ٥/١٠ ـــ ١١.

[3] التذييل والتكميل٥/١٠ ـــ ١١.

[4] ارتشاف الضرب لأبي حيان٣/١٣٥١.

[5] ينظر المقتضب٢/١٥٥، والإنصاف١/١٧ (م:٢).

وأمـــا أبـــو عثمان المازني فيرى أن الباء في(أبو) حرف الأعراب ، وهي مرفوعة بالضمة ومنصوبة بالفتحة ومجـــرورة بالكسرة، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات، فالواو عن إشباع الضمة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة [1].

في حين ذهب جمهور البصريين وأبو الحسن الأخفش من البصريين في أحد قوليه إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد، وأن الألف والواو والياء حروف إعراب، وأن حركات الأعراب مقدّرة عليها[2].

أقول: إن الخلاف المذكور ليس له جدوى في الواقع اللغوي، فالمحصلة النهائية للاسم من الأسماء الستة هي أنه ســيكون بـالواو في حالة الرفع فتقول: (أبوك)، وبالألف في حالة النصب فتقول: (أباك)، وبالياء في حالة الجر فتقول: (أبيك). وقس على ذلك باقي الأسماء الستة.

ولكـــن قد يظهر أثر الخلاف في الدراسات الصوتية الحديثة، فما ذهب إليه الكوفيون والمازني لا يقرّه الدرس الصوتي الحديث ، وقبل أن أبين سبب ذلك أرى من المناسب توضيح بعض المصطلحات والمعلومات الصوتية الحديثة التي قد يتضح بها سبب عدم الإقرار .

الصـــامت : يراد به إما الصوت الاحتكاكي (الرخو) الذي يعرف بأنه الصوت اللغوي الذي ينجم بتقارب عضوين من أعضاء النطق في نقطة ما من جهاز النطق يؤدي إلى احتكاك مسموع كالخاء والذال .

أو يراد به الصوت الانفجاري (الشديد) الذي يعرّف بأنه الصوت اللغوي الذي ينجم بانطباق عضوين من أعضاء النطق في نقطة ما من جهاز النطق ، فإذا تبعه انفصال مفاجئ سمي الصوت انفجاريًا كالباء والتاء .

الصائت : يراد به الصوت اللغوي الذي ينجم بتكيّف في جهاز النطق لا يؤدي إلى تطابق أو حدوث احتكاك مسموع.

والصـــوائت إمـــا قصيرة وهي الضمة والفتحة والكسرة ، وإما طويلة وهي الواو المدية والألف والياء المدية وصوت التفخيم وصوت الإمالة.

المقطع : هو وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت ، وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعًا بصائت ، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد[3].

"وجـــد الدارسون في التخطيط الطيفي للمقاطع في السلسلة المنطوقة أنها تتشكل من تقعّر وتحدّب، فأطلقوا عـــلى التقعّر أو الوديان مصطلح قواعد المقاطع، ولا تكون إلا من الصوامت . . . وأطلقوا على التحدّب مصطلح

---

[1] ينظر الإنصاف١/١٧، والتبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري١٩٨.

[2] ينظر الإنصاف١/١٧، وشرح ابن عقيل١/٧١.

[3] ينظر اتصال الفعل بضمائر الرفع ، دراسة صوتية صرفية ، صفحة٢،١ وهي مذكرة للدكتور حسام النعيمي وزعت على طلاب الدكتوراه.

قمـــم المقـــاطع، ولا تكون إلا صوائت قصيرة أو طويلة . . . وقد تلي القمةَ قاعدة أو قاعدتان، ولكن لا يكون في المقطع سوى قمة واحدة ''[1].

أقول: إن ما ذهب إليه الفراء والمازني لا يؤيّده الدرس الصوتيّ الحديث ، لأن '' أصوات المدّ هذه في الدرس الصوتيّ الحديث صوائت طويلة لا تكون إلا قممًا للمقاطع ، وما يكون قمة مقطع لا يكون إلا صائتًا . . .

والدرس الحديث لا يقول بوجود حركة قبل حرف المد، فالمقطع الصوتيّ لا تكون فيه قمتان، والقول بوجود هذه الحركة يؤدي إلى القول بوجود قمتين، وهو أمر لا تقرّه الدراسة الحديثة''[2].

ويظهر هذا الأثر أيضًا في مسألة (بناء الفعل الماضي على الفتح) ، فقد ذهب سيبويه والمبرد وغيرهما إلى أن سبب بناء الفعل الماضي على الفتح هو أن فيه بعض ما في الفعل المضارع، إذ ينعت به كما ينعت بالمضارع ، تقول: (هذا رجل أكرمنا) فتصف به النكرة كما تقول: (هذا رجل يكرمنا، ومكرمنا) .

كمـــا أنـــه يقـــع موقع الفعل المضارع في الجزاء في قولك مثلاً: (إن فعلَ فعلتُ) فيكون في معنى (إن يفعلْ افعلْ)[3].

وذهب الفراء إلى أن الفعل الماضي يلحق به ألف الاثنين، وهذه الألف توجب فتحَ ما قبلها، فوجب أن يكون الفعل الواحد محمولاً عليه.

وقـــول الفـــراء إن ألف الاثنين توجب فتح ما قبلها ترفضه الدراسات الصوتية الحديثة، لأن هذا يعني توالي صائتين في المقطع الصوتيّ كما ذكرنا.

---

[1] اتصال الفعل بضمائر الرفع ـــ صفحة٤ .

[2] اتصال الفعل بضمائر الرفع ـــ صفحة٥.

[3] ينظر الكتاب ١٦/١، والمقتضب ٣/٢، و٨٠/٤ ـــ ٨١، والأصول في النحو لابن السراج ١٥٠/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٦/١.

الاختلاف في جدوى الخلاف:

هناك مسائل اختلف النحاة في جدوى الخلاف فيها ، فذهب بعضهم إلى أن الخلاف فيها لا يجدي فائدة ، في حين أظهر البعض الآخر فائدة هذا الخلاف وأثره. وسنقف على نماذج من هذه المسائل.

١ ــ مسألة (أصل المرفوعات)، فقد عزي إلى سيبويه أن المبتدأ هو الأصل والفاعل فرع منه، وحجته في ذلك أن المبتدأ مبدوء به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدّم .

وعــزي إلى الخليل أن الفاعل هو الأصل والمبتدأ فرع منه، وحجته أن عامل الفاعل لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي.

قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة [1].

في حين أظهر الدماميني فائدة هذا الخلاف فقال: ""تظهر فائدة الخلاف في نحو (زيد) جوابًا لــ (من قام؟) فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر، وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً لفعل محذوف"" [2]

وأنا أتفق مع أبي حيان فيما ذهب إليه من أن الخلاف في هذه المسألة لا يجدي كبير فائدة ، فسواء قلنا: (زيد) فاعل لفعل محذوف والتقدير (قام زيد) ، أم قلنا: (زيد) مبتدأ خبره محذوف والتقدير (زيدٌ قام) فالأمران سيّان في نهاية المطاف.

ثم إنه ليس هناك دليل نقطع به على كون (زيد) فاعلاً أو مبتدأ محذوف الخبر. فالعبارة تحتمل كلا الإعرابين ، ولا مرجح لأحدهما على الآخر.

٢ ــ اخــتلف النحاة في المحذوف من قوله تعالى في قراءة من قرأ (تأمروني) [3] و (تحاجّوني) [4] بتخفيف النون أهي نون الرفع أم نون الوقاية ؟

فقــد عزي إلى سيبويه أن ""المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية، واختاره ابن مالك [5]. لأن نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ، ولتوالي الأمثال في نحو (لتبلوُنّ) ، ولغير ذلك نحو قوله:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي

وقــيل: المحذوف نون الوقاية، وجزم به الموضح في شذوره وأسقطه من شرحه، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين، واستدلوا له بأوجه:

أحدها: أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف.

---

[1] ينظر همع الهوامع٢/٣ ــ ٤.

[2] حاشية الصبان١/١٨٨.

[3] الزمر٦٤ ، وهي قراءة نافع من السبعة (ينظر التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني١٩٠).

[4] الأنعام٨٠ ، وهي قراءة نافع وابن عامر (السبعة في القراءات لابن مجاهد٢٦١، الكتاب٣/٥١٩)

[5] شرح التسهيل لابن مالك١/٥٢.

وثانيها: أن نون الرفع علامة الإعراب فالمحافظة عليها أولى.

وثالثها: أن نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه"[1].

" قال الدنوشري: هذا الخلاف لا ثمرة له "[2].

وأقول: إن لهذا الخلاف أثرًا واضحًا، فإذا أخذنا برأي سيبويه من أن المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية فهذا يعني أن النون ستكون باقية عند دخول الناصب والجازم فنقول: (لم تأمروني) و (لم تحاجّوني) ، أما إذا أخذنا برأي المبرد والأخفش ومن ذهب مذهبهما من أن المحذوف نون الوقاية والمذكور نون الرفع لزم حذف نون الرفع عند دخول الناصب والجازم لكونها من الأفعال الخمسة فنقول: (لم تأمروي) و (لم تحاجّوي) بحذف النون . ولا أحد ـــ فيما أعلم ـــ يجيز ذلك، وعلى هذا فالراجح أن المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية كما ذهب إلى ذلك سيبويه.

٣ ـــ اختلفوا في حرف التعريف في (الرجل) ونحوه، فقد قال الخليل: إن (أل) بجملتها حرف تعريف، وقال سيبويه: إنه اللام فقط، فالهمزة عند الخليل همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال، وعند سيبويه زائدة، أي همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن[3].

يقول أبو حيان: "وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى"[4]. في حين أظهر نحاة آخرون جدوى هذا الخلاف فقالوا: إن ثمرة الخلاف تظهر في نحو قولك: (قام القوم) فعلى رأي الخليل حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها ولكثرة الاستعمال، وعلى رأي سيبويه لم يكن ثمة همزة ألبتة، ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها[5].

٤ ـــ مسألة (رافع المبتدأ والخبر) ، فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ. وذهب قوم إلى أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر بمعنى أن العامل فيهما معنوي. ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنهما مترافعان، بمعنى أن الخبر رفع المبتدأ والمبتدأ رفع الخبر[6].

قال ابن عقيل: "وهذا الخلاف مما لا طائل فيه "[7] بمعنى أنه لا يترتب عليه فائدة.

في حين أظهر الخضري أثر هذا الخلاف فقال: " إنه يترتب عليه صحة عطف المفردات في نحو (زيد قائم وعمرو جالس) إذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الأقوال لئلا يعطف على معمولَيْ عاملين مختلفين "[8].

---

(1) شرح التصريح ١/١١١.

(2) حاشية يس ١/١١١.

(3) ينظر الكتاب ٣/٣٢٤ ـــ ٣٢٥ ، وشرح ابن عقيل ١/١٨١.

(4) ارتشاف الضرب ٢/٩٨٥.

(5) ينظر التذييل والتكميل ٣/٢١٨ ، والهمع ١/٢٧٢ ، وحاشية الخضري ١/١٨١.

(6) ينظر الإنصاف ١/٤٤ (م:٥).

(7) شرح ابن عقيل ١/١٩٩.

(8) حاشية الخضري ١/١٩٩.

وإيضـــاح ذلك أن النحاة أجمعوا على جواز العطف على معمولَيْ عامل واحد في نحو قولك: (إن زيدًا ذاهب وعمـــرًا جالس)، فإذا أخذنا برأي من ذهب إلى أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر فإنه يصح عطف (عمرو) على ((زيـــد)، و (جالس) على (ذاهب) أي عطف مفردة على مفردة، أما إذا أخذنا بباقي الآراء فإن هذا سيؤدي إلى جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين، وهذا ممتنع عند الجمهور.

ثم إننا إذا أخذنا برأي الكوفيين الذاهب إلى أن المبتدأ والخبر مترافعان فإن هذا يؤدي إلى "أنّ حق كل واحد منهما أن يكون متقدمًا متأخرًا. . . ويلزمهم أن لا ينصب المبتدأ إذا دخلت عليه (إنّ)[1]. وأيضًا فإنا نقول: (زيد قـــائم) فـ (قائم) قد رفع ضميرًا مستترًا فيه، فإن كان (قائم) هو الذي رفع زيدًا أيضًا فقد رفع العامل الواحد شيئين على غير وجه الاشتراك، ويلزمهم أن يخلو (قائم) من الضمير لأنه قد رفع اسمًا ظاهرًا "[2].

٥ ـــ اختلافهم في (الصرف) حيث ذهب المحققون من النحاة إلى أنه التنوين وحده، وقال آخرون: هو الجر مع التنوين[3].

وذكر أبو حيان أن هذا الخلاف لا طائل تحته[4].

وهـــناك من ذهب إلى أنه ينبني على هذا الخلاف ما إذا أضيف أو دخلت عليه (أل) فعلى رأي المحققين هو باقٍ على منع الصرف وإنما يجر بالكسرة فقط، وعلى الرأي الثاني هو منصرف[5].

أقـــول: إنه لا أثر للخلاف على اللفظة الممنوعة من الصرف، فكلمة (مساجد) مثلاً ممنوعة من الصرف لأن صيغتها من صيغ منتهى الجموع، تقول: (صليت في مساجدَ كثيرة) لكن إذا أضفتها وقلت: (صليت في مساجدِ المدينة) أو أدخلت عليها (أل) وقلت: (صليت في المساجدِ) فإنها تجر بالكسرة، ولا قيمة للخلاف في كونها باقية عـــلى مـــنع الصـــرف ـــ وإنما جرت بالكسرة فقط ـــ أو أنها صرفت، لأن المحصلة النهائية لكلا الرأيين أنها جرت بالكسرة والله أعلم.

---

[1] لكونه مرفوعًا بالخبر.

[2] حاشية يس ١/١٥٩.

[3] الأشباه والنظائر ٢/١٥٦.

[4] همع الهوامع ١/٧٦.

[5] الأشباه والنظائر ٢/١٥٦.

ما ذكر أثر الخلاف فيها علمًا بأنها ليست خلافية:

مــن المسائل ما حكم النحاة بالخلاف فيها وذكروا أثره علمًا بأنها ليست خلافية، من ذلك ما نسبه جماعة من الــنحاة إلى الكوفيين من أنهم يختلفون في نظرتهم إلى (كان) وأخواتها عن البصريين، فمن المعروف أن هذه الأفعال عــند البصريين ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها. أما الكوفيون فنسب إليهم أن المنصوب بها حال لا خبر[1]، وعند الفراء هو شبيه بالحال[2].

وأمــا المرفوع فإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها. جاء في (شرح التصريح): ""وذهب جمهور الكوفــيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئًا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهًا بالفاعل""[3].

وذكروا أن ثمرة هذا الخلاف تظهر في نحو قولنا: (كان زيدٌ قائمًا وعمرو جالسًا) ""فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين، وعلى مذهب البصريين يجوز، لأن العامل واحد""[4].

ولو كان ما نسبوه إلى الكوفيين صحيحًا لسلّمنا بهذا الأثر في الخلاف، لكن الحقيقة هي أن الكوفيين لا تختلف نظرتهم عن البصريين في عمل (كان) وأخواتها، وأنهم يقولون بكل ما يقوله البصريون، فهم يقسمون الأفعال على تامة وناقصة، والناقصة ترفع الاسم ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها[5].

جاء في (معاني القرآن) للفراء: ""و (كان) و (ليس) و (أظن) بُنين على النقص""[6]. وجاء فيه أيضًا في قوــله تعــالى: (أكــان للناس عجبًا أن أوحينا ــ يونس٢) : ""نصبت (عجبًا) بــ(كان) ، ومرفوعها (أن أوحينا) ""[7].

ونقــل أبو بكر بن الأنباري ــ وهو من مشاهير النحاة الكوفيين ــ عن الفراء ذلك فقال: ""وقال الفراء: ما برح وما زال وما فتئ بمنزلة (ما كان) يرفعن الأسماء وينصبن الأخبار ""[8].

من هذه النصوص وغيرها نرى أن الكوفيين لا يختلفون عن البصريين في عمل (كان) وأخواتها.

وعلى هذا فما ذكروه من ثمرة للخلاف في هذه المسألة أمر غير وارد لأنه لا خلاف فيها أصلاً.

* * *

[1] ينظر الإنصاف٢/٤٤١ ، وشرح التصريح١/١٨٤.

[2] ينظر شرح التصريح١/١٨٤ ، وهمع الهوامع١/١١٠ ، وحاشية الصبان١/٢٢٦.

[3] شرح التصريح١/٢٨٤ ، وشرح الأشموني١/٢٢٦.

[4] حاشية الصبان١/٢٢٦.

[5] ينظر تحقيقات نحوية للدكتور فاضل صالح السامرائي٦٩ .

[6] ينظر معاني القرآن٢/٨٣ ــ ٨٤ .

[7] معاني القرآن١/٤٥٧.

[8] شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري٣١٥ ، وينظر تحقيقات نحوية ٦٥ ــ ٧٥.

ومـــن ذلـــك أيضًا مسألة (ناصب المنادى) ، حيث ذكر قسم من النحاة أن المبرد يخالف سيبويه في عامل النصب في المنادى ، فقد نسبوا إلى المبرد أنه قد ذهب إلى أن المنادى منصوب بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل. يقول ابـــن يعـــيش: ‘‘وكـــان أبو العباس المبرد يقول: الناصب نفس (يا) لنيابتها عن الفعل’’[1]. ويقول رضي الدين الإستراباذي: ‘‘وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل ، وليس ببعيد ، لأنه يمال إمالة الفعل ، فـــلا يكـــون إذن من هذا الباب ، أي ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف’’[2]. ومثل ذلك نجده في شرح الأشموني وحاشية الخضري[3].

وذكروا أن المبرد بهذا يخالف سيبويه فيما ذهب إليه من أن المنادى مفعول به منصوب ، وناصبه فعل مقدّر ، فأصـــل (يا زيد) عنده: أدعو زيدًا فحذف الفعل حذفًا لازمًا لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته[4].

وذكـــروا أثـــر الخلاف في هذه المسألة فقالوا: ‘‘وعلى المذهبين فـــ(يا زيد) جملة وليس المنادى أحد جزأي الجملة ، فعند سيبويه جزءا الجملة ـــ أي الفعل والفاعل ـــ مقدّران. وعند المبرد: حرف النداء سدّ مسدّ أحد جزأي الجملة ـــ أي الفعل ـــ والفاعل مقدّر’’[5].

وأقول: لو كان ما نسب إلى المبرد صحيحًا لسلّمنا بهذا الأثر ، غير أن رأي المبرد لا يختلف عن رأي سيبويه في هـــذه المســـألة ، ودليل ذلك أن المبرد يقول في كتابه (المقتضب): ‘‘ وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: (يا عبد الله) لأن (يا) بدل من قولك: (أدعو عبد الله) و (أريد) لا أنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنـــك قـــد أوقعـــت فعلاً ، فإذا قلت (يا عبد الله) فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك’’[6].

ألا تـــرى أن المـــبرد ذهب مذهب سيبويه في ناصب المنادى ؟ وأنا لا أدري كيف جعل هؤلاء النحاة المسألة خلافية وبنوا عليها أثرًا ؟

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش١/١٢٧.

(2) شرح الكافية١/٣١٢.

(3) شرح الأشموني٣/١٤١ ، وحاشية الخضري٢/١٧٠.

(4) ينظر الكتاب٢/٢٩١.

(5) ينظر شرح الرضي على الكافية١/٣٤٦ ، وشرح الأشموني٣/١٤١ ، وحاشية الخضري٢/١٧٠.

(6) المقتضب٤/٢٠٢.

أثر الخلاف في خلاف آخر:

وهذا يعني أن النحاة قد يقع بينهم خلاف في مسألة من المسائل ، ويكون هذا الخلاف مؤثرًا في خلاف آخر، أو يكــون أثرًا له. مثال ذلك اختلافهم في سبب تسمية (كان) وأخواها أفعالاً ناقصة، فقد ذهب أكثرهم إلى أها سميــت أفعالاً ناقصة لأن سائر الأفعال تدل على الحدث والزمن، في حين أن هذه الأفعال لا تدل على الحدث وإنما هي تدل على الزمن فقط فكانت ناقصة لتجردها من الحدث.

وذهب آخرون إلى أها أيضًا تدل على الحدث، فمصدر (كان) هو الكون ، قال الشاعر:

وكونك إياه عليك يسير

ومعلــوم أن المصــدر هو الحدث المجرد من الزمان، لكنها سميت ناقصة لأها لا تكتفي بمرفوعها وإنما هي تفتقر إلى المنصوب أيضًا، فتسمية هذه الأفعال كذلك لنقصاها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين[1].

وقــد اختلفوا في تعلّق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص، وذلك على قولين مبنيين على الخلاف في دلالة الفعــل الـناقص عــلى الحدث أو لا ""فمن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والفارسي وابن جني وابن برهان والشلوبين منع ذلك، ومن قال يدلّ عليه جوّزه""[2].

* * *

ومــن ذلــك اختلافهم في همزة (إنّ) ""إذا وقعت جواب قسم نحو (والله إن زيدًا قائم) فمذهب البصريين وجــوب كســرها. وقــيل: يجــوز فــتحها مع اختيار الكسر. وقيل: يجوزان مع اختيار الفتح ، وعليه الكسائي والبغداديون. وقيل: يجب الفتح وعليه الفراء. قال في (البسيط): وأصل هذا الخلاف أن جملتي القسم والمقسم عليه هل إحداهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا ؟

وفي ذلــك خلاف، فمن قال: (نعم) فتح لأن ذلك حكم (إن) إذا وقعت مفعولاً ، ومن قال: (لا) وإنما هي تأكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسَر ، ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين""[3].

* * *

ومن ذلك اختلاف النحاة في النائب عن الفاعل في المجرور بحرف الجر، فلا خلاف بينهم في إنابة المجرور بحرف جر زائد عن الفاعل نحو(ما ضُرِب من أحدٍ) فإن جرّ بحرف جر غير زائد ففيه خلاف:

فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن المجرور هو النائب عن الفاعل في محل رفع، وذهب الفراء إلى أن النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع[4].

---

[1] ينظر حاشية الصبان١/٢٣٥.

[2] الأشباه والنظائر٢/١٦٦ ، وينظر الهمع١/٣٦٢.

[3] الأشباه والنظائر٢/١٦٢ ، وينظر الهمع٢/١٦٦.

[4] ينظر الأشباه والنظائر٢/١٦٤ ، والهمع٢/٢٦٧ ــ ٢٦٨.

"قال أبو حيان: وهذا مبنيّ على الخلاف في قولهم: (مَرّ زيد بعمرو) ، فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب، فلذا قالوا: إنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع بناءً على قولهم: إنه في (مَرّ زيد بعمرو) في موضع نصب.

ومذهب الفراء أن حرف الجر هو الذي في موضع نصب، فلهذا ادّعي أنه إذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع بناءً على مذهبه أنه هناك في موضع نصب"[1].

وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو (بزيد سيرَ) فعلى القول الأول لا يجوز، وعلى القول الثاني يجوز[2] .

* * *

ومن ذلك ما ذكره السيوطي من أنه هل يجوز أن يقع كل واحد من (أكتع) و (أبصع) و (أبتع) توكيدًا بمفرده ، أو لا بدّ أن يكون (أكتع) تابعًا لـ(أجمع) ، و(أبصع) تابعًا لـ(أكتع)، و(أبتع) تابعًا لـ(أبصع) ؟

نقل السيوطي عن ابن النحاس أن فيه ثلاثة مذاهب، أحدها: أنه يجوز أن يقع كل واحد منها توكيدًا بمفرده ، والثاني: أنه لا يجوز أن يقع كلٌ منها توكيدًا بمفرده ، بل لا بدّ أن يكون كلٌ منها تابعًا للآخر على الترتيب الذي مرّ ذكره. والثالث: أنه يجوز أن يقدّم بعضها على بعض بشرط تقديم (أجمع) قبلهنّ.

قال ابن النحاس: " وهذا الخلاف مبنيّ على أنه هل لكل واحدة منهنّ معنى في نفسه أم لا ؟ فإن قيل: لا معنى لها إلا الإتباع فلا بدّ من تقدّم (أجمع) ، وإن قيل بأن لها معاني جاز أن تستعمل بأنفسها "[3].

* * *

ومن ذلك خلافهم في العامل في (إذا) الشرطية في نحو قولنا: (إذا جاءني محمد أكرمته) أهو فعل الشرط أم جوابه ؟ ومنشأ هذا الخلاف خلافهم فيما إذا استعملت (إذا) شرطًا أتكون مضافة للجملة بعدها أم لا ؟ فمن قال (إنها مضافة للجملة بعدها) أعمل فيها جواب الشرط ، بمعنى أنه خافض لشرطه منصوب بجوابه ، ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط.

ولهذا الخلاف أثر في الخلاف في صدر الكلام في نحو قولنا: (إذا جاء زيد فأنا أكرمه) هل هو جملة اسمية أو فعلية ؟

فعلى رأي من ذهب إلى أن العامل فعل الشرط يكون صدر الكلام جملة فعلية قدّم ظرفها ، وعلى الرأي الآخر يكون صدر الكلام جملة اسمية ، و(إذا) مقدمة من تأخير ، وما بعد (إذا) متمم لها لأنه مضاف إليه[4].

---

(1) الأشباه والنظائر ٢/١٦٤.

(2) ينظر الأشباه والنظائر ٢/١٦٤.

(3) الأشباه والنظائر ٢/١٦٧ ـــ ١٦٨.

(4) ينظر الأشباه والنظائر ٢/١٥٩ ، وحاشية الصبان ٤/١٣.

جاء في (حاشية الصبان): ''وفائدة الخلاف أنّ نحو (إذا جاء زيد فأنا أكرمه) جملة اسمية إن قلنا: إنّ عامل (إذا) جوابها ، أي ما في جوابها من فعل أو شبهه ، لأن صدر الكلام جملة اسمية ، و(إذا) وما أضيف إليه في رتبة التأخير كما في (يوم تسافر أنا أسافر) ، وإن قلنا: فعل الشرط و(إذا) غير مضافة فالجملة فعلية قدّم ظرفها كما في (متى تقم فأنا أقوم)''[1].

الخلاف في الكلمة وأثره:

اختلف النحاة في الكلمة، وقد شمل خلافهم فيها الخلاف في أصل الكلمة ، والخلاف من حيث كونها اسمًا أو حرفًا ، وإذا كانت اسمًا فقد وقع الخلاف من حيث كونه مفردًا أو جمعًا ، وإذا كانت حرفًا فقد وقع الخلاف في مجيء حرف مكان حرف آخر ، إلى غير ذلك من أوجه الخلاف في الكلمة. وإليك التفصيل:

أولاً ــ الخلاف في أصل الكلمة وأثره :

قد يكون الخلاف في أصل الكلمة من حيث إفرادها أو تركيبها ويكون له أثر وفائدة ، فقد يظهر أثر الخلاف في أصلها في الحكم النحوي وذلك كاختلافهم في أصل (لن) ، حيث ذهب الخليل إلى أن (لن) أصلها (لا أنْ) فحذف الألف من (لا) والهمزة من (أنْ) وجعلا حرفًا واحدًا، وقد قاسها على (ويلُمّه) حيث رأى أن أصلها (وَي لأمّه) فجعلا اسمًا واحدًا، كما قاسها على (هلاّ) فقد رأى أن أصلها (هل ولا) فجعلا حرفًا واحدًا [2].

أما غيره فزعم أن (لن) ليست مركبة من كلمتين، وقد قاسها على (لم) فكما أن (لم) ليس أصلها كلمتين، كذلك (لن) لا تتكون من كلمتين[3].

ويظهر أثر الخلاف في هذه المسألة فيما يأتي:

أولاً ــ إذا أخذ برأي الخليل جاز أن يعمل ما في صلة (أنْ) فيما قبله، وتوضيح ذلك أنك إذا قلت: (أمّا زيدًا فلن أضربَ) فتقديره عند الخليل (أمّا زيدًا فلا أنْ أضرب)، فـ (زيدًا) معمول (أضرب) الذي هو صلة (أنْ).

وعند غيره لا يجوز هذا التقدير، لأنه لا يجوز أن يعمل ما بعد (أنْ) فيما قبله[4].

ثانيًا ــ إذا أخذ بالرأي الآخر فقولنا: (لن أضربَ زيدًا) كلام تام، في حين أننا إذا أخذنا برأي الخليل وقلنا: (لا أن أضربَ زيدًا) '' لم يتم الكلام، لأنّ (أنْ) وما بعدها بمنزلة اسم مبتدأ لا خبر له ''[5].

* * *

[1] حاشية الصبان ٤/١٣.

[2] ينظر الكتاب ٣/٥.

[3] ينظر الكتاب ٣/٥.

[4] ينظر الكتاب ٣/٥ ، والمقتضب ٢/٨ ، والأصول في النحو لابن السراج ٢/١٥٢ ، وجواهر الأدب للأربلي ١٥١.

[5] النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى ١/٩٦٢.-

وقـد يظهر أثر الخلاف في أصل الكلمة من حيث كونها مفردة أو مركبة في الإعراب وذلك كاختلافهم في أصـل (منذ) فمذهب أكثرهم أنها مفردة، وقال الفراء: أصلها (من) و (ذو) الطائية بمعنى الذي. وقال غيره من الكوفيين: أصلها (من إذ) ثم حذفت الهمزة وضمت الميم[1].

ويظهر أثر الخلاف في الاسم المرفوع بعد (منذ) في نحو (ما رأيته منذ يومان) على أي شيء يرتفع ؟

جمهـور النحاة ذهبوا إلى أن (منذ) مبتدأ وما بعده خبر والتقدير: أمد ذلك يومان، وعلى رأي الفراء يكون موضع الكلام كلّه نصبًا على الظرف على تقدير: ما رأيته من الوقت الذي هو يومان، وعلى رأي غيره من الكوفيين يكون (يومان) فاعلاً لفعل محذوف تقديره: منذ مضى يومان[2].

* * *

وقـد يظهـر أثر الخلاف في أصل الكلمة في كونها معربة أو مبنية وذلك كاختلافهم في الضمير (أنا)، فعند البصـريين يكـون الضمير الهمزة والنون فقط ، والألف زائدة لبيان الحركة، فهو مركب من اسم وحرف، وعند الكوفيين يكون الضمير مجموع الأحرف الثلاثة[3].

وتظهـر فـائدة الخلاف فيما إذا سمينا به، أي إذا جعلناه علمًا، فعلى القول بأن الضمير هو مجموع الأحرف الـثلاثة يعرب بالحركات المقدرة على الألف، بمعنى أنه يكون اسمًا مقصورًا ، لأن سبب البناء قد زال وهو مشابهته الحـرف في الوضـع، لأن أكثر الضمائر على حرف أو حرفين، وعلى القول بأن الضمير هو الهمزة والنون والألف زائدة يبنى[4].

ثانيًا ـــ الخلاف في الكلمة من حيث كونها اسمًا أو حرفًا وأثره في الحكم النحوي:

اخـتلف الـنحاة في بعض الكلمات من حيث كونها اسمًا أو حرفًا وكان لخلافهم هذا أثر في الحكم النحوي، مـثال ذلـك خلافهـم في تاء التأنيث الساكنة في نحو قولنا: (ذهبتْ هند)، فهي عند الجمهور حرف، بينما يرى الجلولي[5] أنها اسم ما بعدها بدل منها، أو أنها مبتدأ مؤخر خبره الجملة قبله[6].

وهـناك من المعاصرين من يؤيّد رأي الجلولي في كونها اسمًا، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: "إن التاء في (طلعـتْ) وإن أفصـحت عن التأنيث لا تختلف عن التاءات التي اعتبرت ضمائر متصلة كالتاء في كتبتَ وكتبتِ ونحوها"[7].

---

[1] ينظر الأشباه والنظائر٢/١٦٦.

[2] ينظر الأشباه والنظائر٢/١٦٦.

[3] ينظر شرح التصريح١/١٠٣ ، وشرح الأشموني١/١١٤.

[4] ينظر حاشية الصبان١/١١٤ ، وحاشية يس١/١٠٣.

[5] أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي .

[6] الهمع٦/٦٤.

[7] النحو العربي نقد وبناء للدكتور إبراهيم السامرائي٧١.

ويقول الدكتور عبد الرحمن أيوب: " وليس هناك من مانع على الإطلاق من وجود لفظين يدلّان على الفاعل في نفس الجملة، وما دام من الممكن أن نقول: (جئتُ أنا) بوجود التاء التي تدل على المتكلم و (أنا) التي تدل عليه أيضًا، فلماذا لا يكون من الممكن أيضًا أن نقول بأن التاء في (ضربتْ فاطمة) ضمير مثل التاء في (ضربتُ)، وأن (فاطمة) اسم يدل على الفاعل الذي دلت عليه التاء كما تدل (أنا) على الفاعل الذي دلت عليه التاء في المثال (ضربتُ أنا) "[1].

وأثر هذا الخلاف يظهر في الحكم النحوي، فمن المعروف أن جمهور النحاة لا يجيزون تقديم المضمر على المظهر، وإذا أخذ برأي الجلولي ومن ذهب مذهبه من المعاصرين فإن هذا يؤدي إلى جواز تقديم المضمر على المظهر في نحو قولك: (قامتْ هند)[2].

و" تقول: (هند ضربت جاريتُها) فترفع الجارية بأنها فاعلة، ولو كانت التاء اسمًا لم يجز رفع الاسم الظاهر، لأن الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمر والآخر ظاهر "[3].

وعلى رأي الجمهور " قولك: (ضربتْ) ليس كلامًا ولا جملة، ولا يكتفى به من دون قرينة تدل على الفاعل مذكورة أو مدلولاً عليها، وهو نظير (ضرب) فإنك لا تقول: (ضرب) وتكتفي بالفعل إذا لم تكن ثمة قرينة تدل على الفاعل، فإن هذه كلمة وليست جملة "[4].

بخلاف رأي الجلولي ومن ذهب مذهبه فإن قولك: (ضربتْ) كلام يكتفى به من دون قرينة تدل على الفاعل.

* * *

وهذا مثال آخر على الخلاف في الكلمة من حيث كونها اسمًا أو حرفًا وهو خلافهم في الألف والواو والياء والنون في آخر الفعل أضمائر هي أم حروف؟

فقد ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الألف والواو والياء والنون في آخر الفعل حروف وليست ضمائر، فألف التثنية في نحو (يفعلان)، وواو الجماعة في نحو (يفعلون)، وياء المخاطبة في نحو (تفعلين)، ونون النسوة في نحو (يفعلْنَ) حروف تدل على العدد. فالألف علامة التثنية، والواو علامة للجمع المذكر، والياء علامة للمخاطبة، والنون علامة للجمع المؤنث. وأما الفاعل فهو ضمير مستتر في الفعل، فإذا قلت: (الزيدان قاما) و (الزيدون قاموا) فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان كذلك في الواحد من نحو (زيد قام) إلاّ أن الفعل مع الواحد لا

[1] دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمن أيوب٧٥ ـــ ٧٦.
[2] ينظر شرح المفصل٣/٨٨ .
[3] شرح المفصل٣/٨٨.
[4] تحقيقات نحوية ٤٥ ـــ ٤٦.

يحتاج إلى علامة، إذ قد علم أن الفعل لا يخلو من فاعل، فأما إذا كان لاثنين أو جماعة افتقر إلى علامة، فهي علامات كألف الصفات وواوها في نحو (قارئان) و (كاتبون) حيث إنها حروف زيدت علامة للمثنى والجمع[1] .

في حين ذهب الجمهور إلى أنها ضمائر[2].

وينبني على هذا الخلاف ما يأتي:

١ ــ على رأي المازني يلزم " أن تكون نون الإناث ساكنة وأن لا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث "[3].

٢ ــ يجوز الاستغناء عنها على رأي المازني فنقول: (الزيدان قام) كما جاز حذف التاء في نحو:

فإن الحوادث أودى بها[4]

وهــذا بخــلاف رأي الجمهور الذاهب إلى أنها ضمائر ، فإنه يلزم على مذهبهم أن تكون النون متحركة وأن يسكّن آخر الفعل عند الاقتران بها ، كما يلزم وجوب ذكرها وعدم الاستغناء عنها.

ثالثًا ــ الخلاف في الاسم من حيث كونه اسمًا مفردًا أو جمعًا:

قد يكون الخلاف في الاسم من حيث كونه مفردًا أو جمعًا، كاختلافهم في (ايمن) في القسم أمفرد هو أم جمع؟

حيــث يرى الكوفيون أن قولهم في القسم: (ايمن الله) جمع يمين، في حين يرى البصريون أنه ليس جمع يمين، وأنه اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة، أي بركة الله يميني[5].

وينــبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها أهي همزة قطع أم همزة وصل؟ فمذهب البصريين أن همزتها همزة وصل، ومذهب الكوفيين أن همزتها همزة قطع جعلت وصلاً لكثرة الاستعمال[6].

رابعًا ــ الخلاف في وقوع حرف مكان حرف آخر وأثر ذلك في الحكم النحوي:

وذلك كاختلافهم في ميم (اللهمّ) أعوض هي من حرف النداء أم لا ؟

فهــي عند الفراء ليست عوضًا من حرف النداء بحجة " أن الأصل فيه (يا الله أُمَّنا بخير) إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبًا للخفة "[7].

---

(1) ينظر شرح المفصل٣/٨٨ و ٧/٧ ــ ٨ ، وشرح التسهيل للمرادي١٣٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل١/٨٥ ــ ٨٦ ، وشفاء العليل١/١٧٧.

(2) ينظر الأصول في النحو١/٧٠.

(3) شرح التسهيل للمرادي١٣٢ ، وينظر الهمع١/١٩٥.

(4) ينظر المساعد١/٨٥ ، وشرح التسهيل للمرادي١٣٢ ، وشفاء العليل للسلسيلي١/١٧٧.

(5) ينظر الإنصاف١/٤٠٤ (م:٥٩) ، وشرح الكافية للرضي٤/٣١٤ ، وشرح المفصل٩/٩٢.

(6) ينظر الأشباه والنظائر٢/١٦٦ ــ ١٦٧.

(7) الانصاف١/٣٤١ (م:٤٧) ، وينظر معاني القرآن للفراء١/٢٠٣.

ويـرى جمهور البصريين أن ميم (اللهمّ) عوض من حرف النداء، بدليل أن الأصل في نداء لفظ الجلالة هو (يـا الله) فإذا دخلت الميم المشددة في آخر لفظ الجلالة حذف حرف النداء من أوله وصار (اللهمّ) ليعطي المعنى نفســه[1]. " قال أبو العباس: الدليل على صحة قول الخليل أن قولك: (اللهم) لا يكون إلا في النداء، لا تقول: (غفـر الـلهم لزيد) ولا (سخط اللهم) كما تقول: (سخط الله على زيد) و (غفر الله لزيد) وإنما تقول: (اللهم اغفر لنا)، (اللهم اهدنا) "[2].

وينبني على هذا الخلاف "جواز دخول (يا) على (اللهم)، فعند البصريين لا يجوز لأنه لا يجمع بين العوَض والمعوَّض، وعند الكوفيين يجوز، لأن الميم على رأيهم ليست عوضًا من حرف النداء "[3].

وقـد ذكر بعض المحدثين أن أصل (اللهم) هو (ألوهيم). يقول الدكتور مهدي المخزومي: "على أنه ليس بعـيدًا أن يظن المحدثون أن هذا البناء ساميّ، وأن هذه الميم التي كسع بها البناء بقية من علامة الجمع في العبرية وهي (يم)، وأن كـلمة (الـلهم) العربـية هي في الأصل (ألوهيم) العبرية، أو هي من قبيل المخلفات السامية في لغتنا العربية"[4].

ويقول: "فإذا صح أن الميم في (اللهمّ) للجمع المقصود به التعظيم كان ذهاب الكوفيين إلى جواز الجمع بين (الميم) و (يا) مقبولاً"[5].

خامسًا ــ الخلاف في وظيفة الكلمة وأثره في الحكم النحوي:

وذلـك كاخـتلافهم في اللام الفارقة التي تدخل على الخبر ــ إذا كانت (إنّ) المكسورة الهمزة مخففة من الثقـيلة مهملة ــ للفرق بينها وبين (إنْ) النافية نحو قولك: (إنْ محمدٌ لمنطلق) وقوله تعالى: **(وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين ــ الأعراف ١٠٢)**.

فقد اختلف النحاة في اللام هذه أهي لام الابتداء أم لام أخرى اجتلبت للفرق؟

ذهـب سيبويه والأخفش الأوسط والصغير وأكثر نحاة بغداد وابن الأخضر وابن عصفور إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة أدخلت للفرق[6].

في حين ذهب الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق[7].

---

(١) ينظر الكتاب ١٩٦/٢، والمقتضب ٢٣٩/٤، والأصول في النحو ٤١٢/١.

(٢) الأصول في النحو ٤١٢/١.

(٣) الأشباه والنظائر ٣٥٦/٣.

(٤) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ٢٢٣.

(٥) مدرسة الكوفة ٢٢٣.

(٦) ينظر الكتاب ١٣٩/٢، والمساعد ٢٩٨/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ٤٣٨/١ ــ ٤٣٩.

(٧) ينظر التذييل والتكميل ١٣٩/٥، والهمع ١٨١/٢ ــ ١٨٢.

وتظهر ثمرة الخلاف بين القولين أنها إذا كانت لام ابتداء وجب كسر همزة (إن) ويكون الفعل معلّقًا نحو ما جـاء في الحديث (قد علمنا إنْ كنت لمؤمنًا) بكسر همزة (إنْ) ، وإذا كانت غيرها اجتلبت للفرق وجب فتحها ولا يكون الفعل معلّقًا فيكون الحديث (قد علمنا أنْ كنت لمؤمنًا) بفتح همزة (أنْ)[1].

الخلاف في الإعراب وأثره:

قد يكون للخلاف في الإعراب أثر في معنى الجملة ، وفي التعبير ، وفي الحكم النحوي ، إلى غير ذلك من أوجه الأثر كما سنرى ذلك:

أولاً ـ الخلاف في الإعراب وأثره في معنى الجملة:

مـن المعـروف أن الإعراب إنما هو إبانة عن المعاني بالألفاظ ، فإذا اختلف النحاة في إعراب الجملة فقد يؤثر ذلك الخلاف على معناها ، أو أنهم يختلفون في معنى الجملة ويكون لهذا الخلاف أثر في إعرابها. مثال ذلك خلافهم في إعراب (إذا) الفجائية في نحو قولنا: (خرجت فإذا السبع)، فقد ذهب المبرد ـ وتبعه ابن مالك ـ إلى أنها ظرف مكان ، وذهب الزجاج ـ وتبعه ابن عصفور ـ إلى أنها ظرف زمان[2].

فعلى قول المبرد " يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها ، أي: فبالمكان السبع، فتقول على هذا: مررت فإذا زيـد قائمـًا، و(إذا) عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة، ولا يجوزـ على قوله ـ أن يكون (إذا) مضافًا إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا (حيث) "[3].

وعـلى قـول الزجاج " يجوز أن تكون في قولهم: (فإذا السبع) خبرًا عما بعدها بتقدير مضاف، أي فإذا حصول السبع، أي: ففي ذلك الوقت حصوله، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن الجثة . . .

ويجـوز أن يكـون الخـبر محذوفًا، و (إذا) ظرف لذلك الخبر غير سادّ مسدّه، أي ففي ذلك الوقت السبع بالباب، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة (خرجت) عليه.

ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافًا إلى الجملة الاسمية وعامله محذوف . . . أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب، إلا أنه إخراج لـ(إذا) عن الظرفية، إذ هو مفعول به لفاجأت "[4].

* * *

وقـد يكون الخلاف في الإعراب مؤثرًا على المعنى من حيث سلامته أو فساده. مثال ذلك خلافهم في الاسم المـرفوع بعد أداة الشرط نحو قوله تعالى : ﴿ **إذا الشمس كورت ـ التكوير ١** ﴾ وقوله : ﴿ **وإن أحد من**

[1] ينظر التذييل والتكميل٥/١٣٩ ، وارتشاف الضرب٣/١٢٧٢.

[2] ينظر شرح الكافية١/٢٤٢ ، ومغني اللبيب١/١٢٠ ـ ١٢١.

[3] شرح الكافية١/٢٤٢.

[4] شرح الكافية١/٢٧٢ ـ ٢٧٣.

المشـــركين اســـتجارك فأجـــره ـ التوبة ٦ ﴾ وقوله: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي ـ الإسراء ١٠٠﴾.

فجمهـــور النحاة يذهبون إلى أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل لفعل محذوف وجوبًا يفسّره المذكور ، وعـــلى هـــذا فتقدير الآيات السابقة عندهم (إذا كوّرت الشمس كوّرت) و (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك) و (قل لو تملكون تملكون)[1].

وحجتهم أنه لا يجوز الفصل بين أداة الشرط ''وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل . ولا يجوز أن يكون الفعـــل هـــا هنا عاملاً فيه ، لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدَّر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافـــع، وذلـــك لا يجوز، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدَّر ''[2].

في حـــين ذهب الأخفش الأوسط إلى أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ[3] ، لأنه لا يشترط أن يلي أداة الشرط فعل ، بل يجيز أن تدخل أداة الشرط على الفعل أو على اسم بعده فعل.

ويبدو أثر هذا الخلاف في المعنى ، فتقدير الجمهور يُفسد المعنى وينبو عنه الذوق[4]. بخلاف رأي الأخفش فإنه يحافظ على سلامة المعنى وجمال التعبير.

يقول الدكتور فاضل السامرائي: '' إن تقدير الجمهور بعيد عن المعنى مفسد لصحة الكلام مؤدٍّ إلى ركَّة بالغة فـــيه ، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه لا يزيده إيضاحًا ولا بيانًا ولا تفسيرًا ؟ فلو كان المفسِّر يعطينا معنى زائدًا على المفسَّر وإيضاحًا لم يكن فيه لكان مقبولاً ، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف فما الغرض إذن من الذكر والحذف ؟ ''[5].

ويرى الدكتور فاضل أن لا داعي لتقدير فعل بين أداة الشرط والاسم ذاهبًا مذهب الأخفش الأوسط في كون الاســـم المـــرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ ، إذ ''بموجب هذا التقدير لا فرق بين قولنا: (إذا جاءك محمد فأكرمْه) و (إذا محمد جاءك فأكرمْه) وقوله: (إذا السماء انشقت) و (إذا انشقت السماء) فيكون تقديم الاسم وتأخيره واحدًا ، ولا غرض لذلك سوى التقدير المفسد لجمال التعبير وفصاحته''[6].

وقـــد ذكر الفرق ''بين قولك: (إذا جاءك محمد فأكرمْه) و (إذا محمد جاءك فأكرمْه)، ففي الجملة الأولى تأمـــر المخاطب بإكرام محمد ولم تنهه عن إكرام غيره . وأما قولك: (إذا محمد جاءك فأكرمْه) فإنه يدل على قصر

---

[1] ينظر شرح ابن عقيل١/٣٦٧.

[2] الإنصاف٢/٦١٦ (م:٨٥) ، وينظر الكتاب٣/١١٣ ـ ١١٤، والمقتضب٢/٧٤ و ٣/٧٧ و١٧٧و٤/٣٤٨.

[3] ينظر معاني القرآن للأخفش٢/٣٢٧.

[4] ينظر إحياء النحو٣٤ ـ ٣٥.

[5] معاني النحو٤/٤٨٠.

[6] معاني النحو٤/٤٨٠.

الإكـــرام على محمد دون غيره . وهذا نظير قولك: (أكرمْ محمدًا) و (محمدًا أكرمْ) فالأولى أمر بإكرام محمد دون إشارة إلى غيره ، والثانية تخصيص محمد بالإكرام وقصره عليه "[1].

ومعـــنى هذا أننا إذا أخذنا بتقدير الجمهور "لم يكن ثمة معنى للتقديم ، وأصبح معنى قولنا: (إذا جاءك محمد فأكرمْه) و (إذا محمد جاءك فأكرمْه) واحدًا"[2].

وعـــلى هـــذا فلا داعي لتقدير فعل بين أداة الشرط والاسم المرفوع الذي يليها، والأَوْلى أن نأخذ برأي أبي الحسن الأخفش في كون الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأً لكي لا يفسد المعنى بالتقدير.

ثانيًا ــ الخلاف في الإعراب وأثره في التعبير :

فالخلاف في الإعراب قد يؤثر على التعبير اللغوي ، فقد تقال العبارة في مذهب على صورة تختلف عما تقال علـــيه في المذهـــب الآخر ، مثال ذلك الأفعال (عسى) و (اخلولق) و (أوشك) ، فهذه الأفعال تختص من بين أفعال المقاربة بأهنّ قد يكنّ تامّات فلا يحتجن إلى الخبر وذلك إذا وليهنّ (أنْ) فيسندن إلى مصدره المؤول بـــ(أنْ) على أنه فاعل لهنّ نحو قوله تعالى: (وعسى أن تكرهوا شيئا ــ البقرة٢١٦) وقولك: (اخلولق أن يأتيَ) و (أوشك أن نرحل)، فـــ(أنْ) والفعل المضارع في موضع رفع فاعل (عسى، واخلولق، وأوشك) واستغنت عن المنصوب الذي هو خبرها .

وهذا إذا لم يلِ الفعلَ الذي بعد (أنْ) اسم ظاهر يصح رفعه به، فإن وليه نحو (عسى أن يقوم زيد) فذهب أبـــو عـــلي الشـــلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعًا بالذي بعد (أنْ) ، أي يكون (زيد) مرفوعًا بـــ(يقوم)، فـــ(أنْ) وما بعدها فاعل (عسى) وهي تامة ولا خبر لها.

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين وتجويز وجه آخر، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعًا بـــ(عسى) اسمًا لها، و (أنْ) والفعل في موضع نصب خبرًا لـــ(عسى) متقدمًا على الاسم، والفعل الذي بعد (أنْ) فاعلُه ضمير مستتر يعود على الاسم الظاهر الذي هو فاعل (عسى)، وجاز عوده عليه ــ وإن تأخر ــ لأنه مقدم في النية[3].

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث.

فتقول على مذهب المبرد وصاحبيه: (عسى أن يقوما الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمنَ الهندات) فتأتي بضمير في الفعل، لأن الاسم الظاهر ليس مرفوعًا به، بل هو مرفوع بـــ(عسى).

---

[1] معاني النحو٢/٤٧٣ ، وينظر٤/٤٨١.

[2] معاني النحو٢/٤٧٣.

[3] ينظر شرح ابن عقيل١/٢٨٤ ــ ٢٨٥ ، وشرح الأشموني١/٢٦٥ ــ ٢٦٦.

وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول: (عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهندات) فلا تأتي في الفعل بضمير لأنه رفع الاسم الظاهر الذي بعده[1].

ومثل ذلك في أوشك واخلولق.

* * *

ومن ذلك مسألة إفراد الظرف وإضافته ، فقد وقع الخلاف في مسألة إفراد الظرف نحو (قام زيد خلفًا) و (ذهب عمرو قدّامًا) "فهو عند البصريين نصب على الظرف كما يكون مضافًا نحو (قام قدّامك) و (ذهب خلفك) إلا أنه مبهم منكور كأنك قلت: قام خلف غيره وذهب قدّام شيء.

ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا: لا تكون ظروفًا إلا مضافة، وإذا أفردت صارت أسماء وكانت في تقدير الحال كأنه قال: قام متأخرًا وذهب متقدمًا.

وفائدة الخلاف تظهر في الخبر، فعند البصريين تقول: (زيد خلفًا وعمرو قدّامًا)، فيكون خبرًا كما يكون مضافًا، والكوفيون يرفعون ويقولون: (زيد خلفٌ) أي متأخر، وقدّامٌ أي متقدم، ويكون الخبر مفردًا هو الأول كما تقول: (زيد قائم)"[2].

* * *

ومن ذلك خلافهم في صيغة (أفعِلْ به) في التعجب، حيث ذهب جمهور النحاة إلى أن الفعل في قولنا: (أحسنْ بسعيد) هو فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر للتعجب والباء زائدة، والمجرور بالباء فاعل مجرور لفظًا مرفوع محلاً.

وذهب الزمخشري والفراء والزجاج وغيرهم إلى أن الفعل لفظه ومعناه الأمر، وأن المجرور بالباء مفعول به مجرور لفظًا منصوب محلاً[3].

وتظهر ثمرة الخلاف بين جعله أمرًا صورة ماضيًا حقيقة وبين جعله أمرًا صورة وحقيقة أنه لو اضطر الشاعر إلى حذف هذه الباء الداخلة على المتعجب منه للزمه أن ينصب ما بعدها على رأي الفراء ومن تابعه لأنه مفعول به، وأن يرفعه على رأي الجمهور لأنه فاعل[4].

ثالثًا ـ الخلاف في إعراب الكلمة وأثره في الخلاف في إعراب ما بعدها:

مثال ذلك ما ورد ذكره في المسألة المذكورة آنفًا من الخلاف في صيغة (أفعِل به) في التعجب ، حيث ذكر السيوطي وجهًا آخر للخلاف فقال: "وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل هو في موضع نصب أو

---

[1] ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٨٥ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٠ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٥١ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٦.

[2] شرح المفصل ٢/ ١٢٧.

[3] ينظر شرح الأشموني ٣/ ١٨ـ ١٩ ، وشرح التصريح ٢/ ٦٠ ـ ٦١.

[4] ينظر حاشية الصبان ٣/ ١٩.

رفع ؟ فمن قال بأن معنى (أفعِلْ) الأمر وأن فيه فاعلاً مستترًا قال بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول، ويكون الباء عنده إما للتعدية كمررت به، أو زائدة مثل (قرأت بالسورة). ومن قال بأن معنى (أفعِلْ) التعجب لا الأمـــر قال بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في (أفعِلْ) ويكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلها في (كفى بالله) ""[1].

رابعًا ـــ الخلاف في الإعراب وأثره في الإعمال:

قـــد يكون للخلاف في الإعراب أثر في جواز إعمال الكلمة أو عدمه، مثال ذلك خلافهم في (إنْ) المقترنة بـــ(ما) النافية في قولنا مثلاً: (ما إنْ سعيدٌ حاضرٌ) ، حيث ذهب البصريون إلى أنها زائدة كافة، وذهب الكوفيون إلى أنها نافية.

ويظهـــر أثر هذا الخلاف في مسألة إعمال (ما) عمل (ليس)، فعلى رأي البصريين يبطل عملها لأن (إنْ) كفّتها عن العمل، وعلى رأي الكوفيين يجوز إعمالها فنقول: (ما إنْ سعيدٌ حاضرًا)[2].

خامسًا ـــ الخلاف في الإعراب وأثره في الحكم النحوي:

وقـــد يكون لخلاف النحاة في الإعراب أثر في الحكم النحوي، مثال ذلك اختلافهم في الفعل المضارع الواقع بعـــد لام الجحـــود في نحو قولنا: (ما كان محمد ليفعلَ)، فقد ذهب البصريون إلى أن محمدًا اسم (كان) ، والخبر محذوف، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وقدّروه: ما كان محمد مريدًا لأن يفعل، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جـــارّة عندهم، وما كان من عوامل الأسماء لا يكون من عوامل الأفعال، فجعلوا اللام حرف جر، والمصدر المؤول بعدها في محل جر باللام على تقدير: (ما كان محمد مريدًا لفعل كذا).

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الخبر جملة الفعل والفاعل، واللام زائدة لتوكيد النفي، وهي الناصبة بنفسها لأنهم لا يشترطون في العامل الاختصاص، فالجملة على تقدير: ما كان محمد يفعل كذا[3].

وعلى مذهب البصريين لا يجوز أن يتقدم معمول الفعل المتصل بلام الجحود عليه، فلا تقول: (ما كان محمد طعـــامَك ليأكل)، لأن ما في حيز (أنْ) لا يعمل فيما قبلها، في حين يجوز هذا التعبير عند الكوفيين لأن اللام هي الناصـــبة عندهم، فإن وقعت بعدها (أنْ) كانت توكيدًا، واللام لا تمنع العمل فيما قبلها، بمعنى أنه يجوز أن يتقدم معمول الفعل المقترن باللام عليه فتقول: (ما كان محمد طعامَك ليأكل)[4].

الخلاف بين التأويل وعدمه وأثره على المعنى:

---

(1) الأشباه والنظائر ١٦٧/٢.

(2) ينظر الأشباه والنظائر ١٦٠/٢ ، والهمع ١١٢/٢ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٣٨/١.

(3) ينظر شرح الأشموني ٢٩٢/٣ ، وحاشية الخضري ٢٥٩/٢

(4) ينظر حاشية الصبان ٢٩٣/٣ ، والأشباه والنظائر ١٦٩/٢.

هناك مسائل نحوية يلجأ النحاة فيها إلى التأويل لأن الصناعة النحوية تفرض عليهم ذلك، لأن المعروف أنهم قد يضعون القواعد وتكون هي الأصول، ثم إذا رأوا ما يخالفها لجأوا إلى التأويل ، وهذا التأويل قد يكون على حساب المعنى، مثال ذلك مسألة وقوع المصدر حالاً، فحق الحال أن يكون وصفًا كقائم وحسَن ومضروب ، أما وقوعه مصدرًا فهو على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب الحال.

وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة، ولكن النحاة لا يرونه مقيسًا لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه (طلع زيد بغتةً) فـ(بغتة) مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، ومثله قولك: (أقبل علي ركضًا) و (قتلته صبرًا).

وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف، أي باغتًا وراكضًا ومصبورًا، أي محبوسًا .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف والتقدير (طلع زيد يبغت بغتةً) و (أقبل علي يركض ركضًا) و (قتله يصبر صبرًا) فالحال عندهما الجملة لا المصدر.

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية ــ كما ذهب الأخفش والمبرد ــ لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوّله بفعل من لفظ المصدر، فـ(طلع زيد بغتة) عندهم في تأويل: بغت زيد بغتة، و (أقبل ركضًا) في تأويل: ركض ركضًا، و (قتلته صبرًا) في تأويل صبرته صبرًا[1].

وعلى رأي الأخفش والمبرد والكوفيين يكون المصدر في هذه الأمثلة منصوبًا على المفعولية المطلقة، ولا مكان له في موضوع الحال.

وأما رأي سيبويه والجمهور فقد يفهم منه أنه لا فرق في المعنى بين مجيء الحال وصفًا ومجيئه مصدرًا لأن المصدر مؤول بالوصف .

و" الحق أنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فقولك: (أقبل ركضًا) وإن كان في التأويل (أقبل راكضًا) لا يطابقه في المعنى، وإنما يعدل من الوصف إلى المصدر لغرضين:

الأول: المبالغة، فإن المصدر هو الحدث المجرد والوصف هو الحدث مع الذات، فـ(ساعيًا) في قولك: (أقبل أخوك ساعيًا) يدل على الحدث وذات الفاعل، أما المصدر فهو الحدث المجرد من الذات والزمن ، ولذا يمتنع الإخبار بالمصدر عن الذات، لا تقول: (محمد سعيٌ) ولا (هو ركضٌ) بل تقول: (محمد ساعٍ) و (هو راكض).

فإن قلت: (أقبل أخوك سعيًا) كان المعنى أن أخاك تحوّل إلى سعي ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات، لم يبق فيه ما يثقله من عنصر المادة بل تحوّل إلى حدث مجرد وهذا مبالغة. وكذلك قولك: (أقبل ركضًا) معناه أنه تحوّل إلى ركض عند إقباله . . . ولذا يمنع النحاة قياس وقوع المصدر حالاً، قالوا لأنه يلزم الإخبار بالمعنى عن الذات . . .

والحق أنه إذا أراد المبالغة فلا مانع من ذلك، بل ينبغي أن يقوله في موطنه، فهذا تعبير، والوصف تعبير آخر.

وقوع المصدر حالاً تعبير مجازي، أما الوصف فهو تعبير حقيقي ، وكلاهما مراد وله موطنه .

الثاني: التوسع في المعنى، وذلك أنك إذا عبّرت بالوصف فقد أردت معنى واحدًا ، فإذا قلت: (جاء خالد ماشيًا) كان (ماشيًا) حالاً ليس غير، ولكن إذا عبرت بالمصدر اتسع المعنى وكسبت أكثر من قصد وغرض، فقد

---

[1] ينظر شرح ابن عقيل ٤٨٦/١ ــ ٤٨٧ ، وشرح التصريح ٥٨٣/١ ، وشرح الأشموني ١٧٢/٢ ــ ١٧٣.

تكسب معنى المصدرية والحالية كقولك: (أقبل ركضًا) فهذا يحتمل المفعولية المطلقة، أي يركض ركضًا ، أو إقبال ركض أيًا كان التقدير ويحتمل الحالية فقد كسبت معنيين وأنت تريدهما معًا"[1] .

* * *

ومـــن ذلك مسألة (النعت بالمصدر) فقد نعت العرب بالمصدر كثيرًا نحو قولهم: (هو رجلٌ عدلٌ) و(رجلٌ فضلٌ وزَوْرٌ) أي عدل وفاضل وزائر، و (رجلٌ صَوْمٌ) أي صائم[2].

والنحاة في توجيه ذلك على ثلاثة آراء:

الــرأي الأول: أن يكون المصدر على التأويل بالمشتق نحو (هو رجلٌ زَوْرٌ) أي زائر، و (عدل) أي عادل، وهذا رأي الكوفيين.

والثاني: على تقدير مضاف، أي ذو عدل وذو زور، وهو رأي البصريين.

والثالث: أن لا يكون تأويل ولا حذف، بل هو على جعل العين نفس المعنى مبالغة[3].

وسبب الخلاف أن النحاة يرون عدم جواز نعت الذات باسم المعنى، وإذا ورد ما ظاهره كذلك وجب تأويله بمشتق أو على تقدير حذف مضاف.

ويظهـــر أثر الخلاف في المعنى، فإن الأخذ برأي الكوفيين يؤول إلى أنه لا فرق في المعنى بين الوصف بالمصدر والوصف باسم الفاعل، والأخذ برأي البصريين يؤول إلى أنه لا فرق في المعنى بين الوصف بالمصدر بدون تقدير وبينه إذا كان المصدر على تقدير حذف مضاف.

ولـــذا رجّـــح كثير من النحاة الرأي الثالث، ولهذا الترجيح ما يبرّره، حيث إن العرب لا تعدل من صيغة إلى صيغة إلا إذا صحبها عدول في المعنى كما ذكرنا ذلك، فهم يرون أن نعت الذات بالمصدر لغرض المبالغة، على معنى أن الذات تحولت إلى معنى. جاء في (شرح المفصل) لابن يعيش: "فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه،وقالوا: (رجل عدل ورضى وفضل) كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل"[4] .

وجاء في (الخصائص): "إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه"[5].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: **(وجاؤا على قميصه بدم كذب ــ يوسف ١٨)** "ذي كذب أو وصف بالمصدر مبالغة كأنه نفس الكذب وعينه، كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه والزور بذاته، ونحوه:

---

(١) معاني النحو٢/٧٢٠ ــ ٧٢١.

(٢) ينظر شرح المفصل٣/٥٠، وشرح التصريح٢/١١٣ .

(٣) شرح التصريح٢/١١٣.

(٤) شرح المفصل٣/٥٠.

(٥) الخصائص٣/٢٥٩.

فهن به جود وأنتم به بخل"[1].

الخلاف في العلة وأثره :

من الملاحظ أن النحاة على اختلاف مدارسهم أخذوا بمبدأ التعليل منذ العهود الأولى للنحو "فكل حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابدّ لها من علة عقلية. . . والخليل هو أول من بسط القول في العلل النحوية" [2].

وقد وقع خلاف في تعليل قسم من هذه الظواهر ، وكان لهذا الخلاف أثر وفائدة كما سنبين ذلك.

أولاً ـ الخلاف في العلة وأثره في الحكم النحوي:

من ذلك خلافهم في علة بناء الفعل المضارع المتصل بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة اتصالاً مباشرًا نحو قوله تعالى: (ليسجننَّ وليكوننْ من الصاغرين ـ يوسف٣٢) .

فذهب سيبويه إلى أن سبب البناء هو تركيب الفعل مع النون قياسًا على بناء الاسم المفرد المركب مع (لا) النافية للجنس في نحو (لا رجلَ).

وذهب غيره إلى أن النون لما أكّدت الفعل المضارع قوّت فيه معنى الفعلية فعاد إلى أصله وهو البناء[3].

ويظهر أثر الخلاف في العلة فيما إذا اتصل بالفعل المؤكّد ضمير التثنية نحو (هل تضربانّ ؟) أو واو الجماعة نحو (هل تضربُنّ ؟) أو ياء المخاطبة نحو (هل تضربِنّ ؟) أمعرب هو حينئذ أم مبني ؟

فعلى مذهب سيبويه يكون الفعل معربًا لأن العرب لا تركّب ثلاثة أشياء فتجعلها كالشيء الواحد، ويكون حذف النون لتوالي الأمثال علامة الرفع.

وعلى المذهب الآخر يكون الفعل مبنيًا، ويكون حذف النون علامة للبناء[4].

* * *

ومن ذلك ما ذكره ابن النحاس في (التعليقة) من أنه إذا دخلت (ليت) و (لعل) على الموصول المبتدأ نحو (ليت الذي يأتيني) و (لعل الذي في الدار) فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره.

"واختلف في علة ذلك ما هي؟ فمنهم من قال: علته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، فإذا عملت فيه (ليت) أو (لعل) خرج من باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء حينئذ.

ومنهم من قال: بل العلة أن معنى (ليت) و (لعل) ينافي معنى الشرط من حيث كان (ليت) للتمني، و (لعل) للترجي، ومعنى الشرط: التعليق فلا يجتمعان.

---

(1) الكشاف١/١٢٧.

(2) مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب (الإيضاح للزجاجي).

(3) ينظر الأشباه والنظائر٢/١٥٤.

(4) ينظر الأشباه والنظائر٢/١٥٤.

ويتخرج على هاتين العلتين مسألة دخول (إنّ) على الاسم الموصول أيمنع دخول الفاء أم لا ؟

فمن علّل بالعلة الأولى منع من دخول الفاء مع (إنّ) أيضًا لأنها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط.

ومن علل بالعلة الثانية ـ وهي المعنى ـ جوّز دخول الفاء مع (إنّ) لأنها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها"[1].

ثانيًا ـ الخلاف في علة الحكم الذي يصاحب الكلمة وأثره:

مثال ذلك اختلافهم في سبب منع (أسماء) من الصرف إذا كان علمًا على رجل ، فيرى سيبويه أنه منع من الصرف لأنه على وزن (فَعْلاء)، وهمزته بدل من واو وأصله (وَسماء) فامتنع للتأنيث اللازم.

وأما على مذهب الفراء فهو اسم جمع سُمّي به، فكثر في تسميته المؤنث حتى عُدّ من أسمائه فامتنع للعلمية والتأنيث.

ويظهر أثر الخلاف فيما إذا نكّر بعد التسمية، فهو منصرف على مذهب الفراء وممنوع من الصرف على مذهب سيبويه[2].

* * *

ومن ذلك خلافهم في علة منع مثنى وثلاث وبابهما من الصرف ، فـ"مذهب الجمهور أن باب مَثنى وثلاث مُنِعَ الصرف للعدل مع الوصفية ، وذهب الفراء إلى أن منعها للعدل والتعريف بنيّة الإضافة.

وينبني على الخلاف صرفُها مذهوبًا بها مذهب الأسماء ، أي منكّرة ، فأجازه الفرّاء بناءً على رأيه أنها معرفة بنيّة الإضافة تقبل التنكير ، ومنعه الجمهور"[3].

---

(1) الأشباه والنظائر ٢/١٥٨ ـ ١٥٩.

(2) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٨٨١.

(3) الأشباه والنظائر ٢/١٥٧.

الخلاف في المصطلح النحوي وأثره في المعنى:

قد يختلف النحاة في مصطلح نحوي، بمعنى أن نظرة كل فريق إلى المصطلح تختلف عن نظرة الفريق الآخر، مثال ذلك أن المفعول له أو المفعول لأجله مصطلح بصري، وهو عندهم ما أفاد تعليلاً من المصادر بشروط معنية نحو قوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ــ البقرة ١٩) .

جـاء في (الكـتاب): "(هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر) لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبله لَمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه . . . وذلك قولك: (فعلت ذاك حذارَ الشر) و (فعلت ذاك مخافةَ فلان) و (ادّخارَ فلان) . وقال الشاعر وهو حاتم بن عبد الله الطائي:

وأغفر عوراء الكريم ادّخارَه ... وأصفح عن شتم اللئيم تكرما

. . . وفعلـت ذاك أجـل كذا وكذا فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل: لَمَ فعلت كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا. ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله "[1].

ويـرى الـزجاج والكوفيون أن ما يسميه النحاة مفعولاً له إنما هو مفعول مطلق لفعل محذوف عند الزجاج، وللفعـل المذكور عند الكوفيين. ويحتجّ الزجاج على ذلك بالتضمين ، فهو يرى أن عامل النصب يتضمن فعلاً من لفظ المصدر، فإذا قلت:"(ضربته تأديبًا) فإن معناه (أدّبته بالضرب)، والتأديب مجمل والضرب بيان له، فكأنك قلـت: (أدّبته بالضرب تأديبًا) ويصح أن يقال: الضرب هو التأديب فصار مثل (ضربته ضربًا) في كون مضمون العـامل هـو المعمول "[2] . وكذا فإن "التقدير في (جئت إكرامًا لك) : (أكرمتك إكراماً لك) حذف الفعل وجعـل المصـدر عوضًا من اللفظ به فلذلك لم يظهر "[3]. يقول الزجاج في قوله تعالى: (**يجعلـون أصابعهم في أذانهم من الصواعق حذر الموت ــ البقرة ١٩**) : "وإنما نصب (حذرَ الموت) لأنه مفعول له، والمعنى (يفعلون ذلـك لحـذر الموت) وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر،كأنه قال: (يحذرون حذرًا) لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت "[4] .

ويؤثر هذا الخلاف في المعنى، فقد سمي هذا المفعول مفعولاً له أو مفعولاً لأجله لأنه أفاد التعليل، بمعنى أنه بيّن سبب القيام بالحدث .

ويـبدو من النص المذكور آنفاً أن الزجاج يرى " أن لا علاقة للإعراب بالمعنى، فمعنى (حذر الموت) عنده مفعـول له لكن إعرابه مفعول مطلق، علمًا بأن الإعراب فرع المعنى كما هو معروف، ونرى هذا جليًا فيما يحتمل

---

[1] الكتاب١/٣٦٧ ــ ٣٦٩.

[2] شرح الكافية٢/٣٠.

[3] الهمع٣/١٣٣ ، و ٥/٣١٩.

[4] معاني القرآن وإعرابه١/٩٧.

أكـثر من إعراب، وإعرابه يختلف باختلاف المعنى ''وذلك نحو قولك: (جئت طمعًا في رضاك) فإن قدّرته طامعاً كان حالاً، وإن قدّرته (أطمع طمعاً) كان مفعولاً مطلقًا، وإن أردت العلة والسبب كان مفعولاً له ''[1]))[2] .

وأما القول برأي الكوفيين فإنه '' يفضي إلى إخراج الأفعال من معانيها إلى معانٍ أخرى قد تكون بعيدة عنها مـن دون موجـب وذلك نحو قولنا: (قلت ذاك خوفًا منه) فيكون القول عندهم بمعنى الخوف، في حين أن القول حسّي والخوف قلبي. ونحو قوله: (وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيًا بينهم _ البقرة ٢١٣) فـيكون الاخـتلاف بمعـنى البغي، ونحو قوله: (كالذي ينفق ماله رئاء الناس _ البقرة ٢٦٤) فيكون الإنفـاق بمعنى الرئاء . ونحو قوله: (قل أنفقوا طوعًا أو كرهًا _ التوبة ٥٣) فيكون الإنفاق بمعنى الطوع وبمعنى الكره، ونحو قوله: (هو الذي يريكم البرق خوفًا وطمعًا _ الرعد ١٢) فتكون رؤية البرق بمعنى الخوف والطمع .

ويفضـي هـذا الرأي إلى أن يكون للفعل الواحد معانٍ متعددة متناقضة وذلك نحو (قلت هذا خوفًا منك) و(قلت هذا إظهارًا للحق)و(قلت هذا إكرامًا له) و(قلت هذا تحقيرًا له) و(قلت هذا إطفاءً لنار الفتنة) و (قلت هـذا تملقًـا) و (قلـت هذا طمعًا في خيره) وغير ذلك فيكون معنى (قلت) على هذا: خفت وأظهرت الحق وأكرمت وحقّرت وأطفأت نار الفتنة وتملّقت وطمعت وغير ذلك وهي معانٍ متغايرة ولا موجب لهذا كله ''[3] .



---

(1) معاني النحو٢/٦٥١.

(2) الحجج النحوية١٠٨ ـــ ١٠٩.

(3) معاني النحو٢/٦٥١.

الخلاف في المحذوف وأثره :

فقد يختلف النحاة في المحذوف من الجملة ويكون لهذا الخلاف أثر في الحكم النحوي ، من ذلك حذف العائد المجرور في جملة الصلة ، فمن المعروف أنه يجوز حذف الضمير العائد على الاسم الموصول إن لم يقع بحذفه التباس سواء كان في حالة الرفع أم النصب أم الجر، والعائد المجرور إما أن يكون مجرورًا بالإضافة أو بحرف الجر.

وإذا كان العائد مجرورًا بحرف جر فلا يحذف إلا إذا دخل على الاسم الموصول حرف مثله لفظًا ومعنى واتفق العامل فيه مادة نحو قولك: (مررتُ بالذي مررتَ به) فيجوز حذف العائد فتقول: (مررتُ بالذي مررتَ). ونحو قولك: (انتهيتُ إلى ما انتهيتَ) أي إليه، ومنه قول تعالى: **(ويشرب مما تشربون ــ المؤمنون٣٣)** أي منه[1].

وقد اختلف النحاة في المحذوف من الجار والمجرور أولاً، فذهب الكسائي إلى أن الحذف تدريجي، بمعنى أنه حذف حرف الجر أولاً ثم حذف العائد المجرور به، أي أنه انتصب الضمير واتصل من بعد حذف حرف الجر، ثم حذف، وهو منصوب لا مجرور.

وقال غيره: حُذفا معًا، وجوّز سيبويه والأخفش الأمرين[2].

ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله تعالى: (ذلك الذي يبشر الله عباده ــ الشورى ٢٣) أي به، فعلى رأي الكسائي يكون الحذف قياسيًّا، لأنه بعد حذف حرف الجر صار المحذوف عائدًا منصوبًا. وعلى رأي غيره سماعي لعدم جر الموصول[3].

وينبني على رأي الكسائي أن حذف كل عائد مجرور من حذف المنصوب "بخلافه على قول غيره، ويلزم حينئذ أن الكسائي ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به، اللهم إلا أن تجعل تسميته مجرورًا على قوله باعتبار ما قبل الحذف "[4]، لكن " المبشر به لا يجر إلا بالباء، فالمحذوف فيها متعين جزمًا "[5].

---

[1] هذا قول الجمهور. ولا أذهب إلى ذلك "وإنما يكفي تعين الحرف وعدم اللبس لورود ذلك في الفصيح، قال تعالى: **(ذلك الذي يبشر الله عباده ــ الشورى٢٣)** أي: به ، فقد حذف العائد مع حرف الجر ولم يدخل على الموصول مثله، وقال: **(أنسجد لما تأمرنا ــ الفرقان٦٠)** أي به وقد اختلف الحرفان".(على طريق التفسير البياني للدكتور فاضل صالح السامرائي١٧٥).

[2] ينظر شرح الأشموني١/١٧٤، وحاشية الخضري١/١٨٠.

[3] ينظر حاشية الصبان١/١٧٤.

[4] حاشية الصبان١/١٧٤.

[5] حاشية الخضرى١/١٨٠.

الخلاف في التقدير وأثره:

مثال ذلك اختلاف النحاة في الفعل المضارع المتصل بأحرف العلة أفيها حركات مقدّرة أم لا؟

فمذهب سيبويه أن فيها حركات مقدّرة في الرفع نحو (يخشى المؤمن ربه) و (يرمي اللاعب الكرة) و (يدعو المؤمن إلى الحق) ، وفي الألف في النصب نحو (لن يسعى سعيد بالصلح) ، فهو إذا جزم حذف الحركات المقدّرة ، ويكون حذف حرف العلة عنده لئلاّ يلتبس الرفع بالجزم ، وعند ابن السراج أنه لا حركة مقدّرة في الرفع[1].

" قال أبو حيان: وفائدة الخلاف تظهر في الألف ، فمن قال: حذف الظاهر [وهو ابن السراج] لم يُجز إقرار الألف ، لأنه لا ضمة فيه ظاهرة . ومن قال: المقدّرة [وهو سيبويه] أجاز إقرارها ، ويشهد له (ولا ترضّاها)" [2].

أولاً ـ الخلاف في التقدير وأثره في الإعراب:

للخلاف في التقدير أثر في الإعراب، مثال ذلك (مسألة تعدد الخبر) ، فمن المعلوم أنه قد تتعدد الأخبار عن المبتدأ الواحد فيكون للمبتدأ خبران أو أكثر نحو قولهم: (الرمان حلو حامض) وكقوله تعالى: **(وهو الغفور الودود. ذو العرش المجيد ـ البروج ١٤،١٥)**.

وقد يتعدد الخبر "في اللفظ دون المعنى. وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ كقولهم: (الرمان حلو حامض) بمعنى مزّ ، و (زيد أعسر أيسر) بمعنى أضبط، فالخبر إنما يكون بمجموع الكلمتين ولا يصح الاكتفاء بواحدة دون الأخرى" [3].

وهذان الخبران اسمان مشتقان يتحملان ضميرًا، فهل في كل منهما ضمير أو في الثاني فقط ؟

ذهب أبو حيان إلى أن كلاًّ منهما يتحمل ضمير المبتدأ[4]. وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه ليس إلا ضمير واحد يحمله الخبر الثاني، لأن الأول بمنزلة الجزء من الثاني، والثاني هو تمام الآخر[5].

وقد ذكر أبو حيان أن "ثمرة هذا الخلاف تظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو قولك: (هذا البستان حلوٌ حامضٌ رمانُه) فإذا قلنا: لا يتحمل الأول ضميرًا تعين أن يكون الرمان مرفوعًا بالثاني. وإذا قلنا إنه يتحمل فيحتمل أن يكون من باب التنازع. ولا التفات لمن شرط في باب التنازع أن العاملين لا يتنازعان سببيًّا مرفوعًا" [6].

---

[1] ينظر الأشباه والنظائر٢/١٥٤.

[2] الهمع١/١٧٩ ـ ١٨٠.

[3] معاني النحو١/٢١٨.

[4] ينظر شرح التصريح١/٢٣٢.

[5] ينظر ارتشاف الضرب٣/١١٣٨ ، وحاشية الصبان١/١٩٨.

[6] التذييل والتكميل٣/٩٠.

ثانيًا ــ الخلاف في تقدير المحذوف وأثره في المعنى:

وقد يكون الخلاف في تقدير المحذوف ويظهر أثر ذلك التقدير في المعنى، من ذلك اختلاف النحاة فيما يتعلق به الخبر شبه الجملة، حيث اختلفوا في تقدير المتعلّق به ، فهو عند القسم الأكبر منهم فعل تقديره (كان) أو (استقر)، وعـند القسـم الآخر اسم تقديره (كائن) أو (مستقر)[1]، فقد نسب ابن عقيل إلى أبي الحسن الأخفش ذهابه إلى" أنـه مـن قبيل الخبر المفرد، وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل تقديره (زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار)"[2].

في حـين نسـب إليه خالد الأزهري قوله إنه من قبيل الخبر الجملة، وإن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف جملة تقديرها (كان) أو (استقر). وحجته في ذلك "أن الفعل عامل النصب في الظروف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً"[3].

وذهـب ابن السراج وغيره إلى أن تقديره (كائن) أو (مستقر)[4] بحجة "أن أصل الخبر أن يكون مفردًا . . . ووجـه ثـانٍ أنك إذا قدّرت فعلاً كان جملة وإذا قدّرت اسمًا كان مفردًا، وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى"[5].

ويظهـر أثـر الخلاف في الإلحاق، حيث يلحق بالمفرد إذا علّق باسم تقديره (كائن) أو (مستقر)، ويلحق بالجملة إذا علّق بجملة تقديرها (كان) أو (استقر).

كما أن أثر الخلاف يظهر في نحو قولنا: (السفر غدًا) فإذا أريد الحدوث صحّ فيه تقدير (يكون)، وإذا أريد ثـبوته، أي كـأن هذا أمر منته ومفروغ منه صحّ فيه تقدير (كائن)، وهذا "كقوله تعالى: (إني خالق بشرًا من طيـن. فـإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين ــ ص ٧١،٧٢) فجاء باسم الفاعل الدالّ على الثبوت (خالق) في المستقبل "[6].

والجديـر بالذكر أن هناك تعبيرات ينبغي أن تقدّر اسمًا لأنه قد لا يستقيم المعنى إذا قدّرت فعلاً "فإذا قلت: (القـط كالـنمر) قـدّرت اسمًا (كائن) ولا تقدّر فعلاً، ونحوه (الأرض كالكرة). ونقول: (الجنة تحت ظلال السيوف) . . . إنه لا يصح تقدير فعل هنا، فتقدير الفعل (استقرت) يعني أنها كانت على غير ذاك فاستقرت الآن عـلى هـذا، ولا يحسن تقدير (تكون) أو (تستقر) لما فيه من معنى الحدوث والتجدد، وإنما هو أمر ثابت فتقدّر (كائنة). ومثله (الحمد لله) فإنه لا يحسن تقدير (استقر)، بل الأولى أن يقدّر (كائن) "[7].

---

[1] ينظر الكتاب٢/٨٧ ، وشرح التصريح١/١٦٦.

[2] شرح ابن عقيل١/٢٠٨.

[3] شرح التصريح١/١٦٦.

[4] ينظر الأصول في النحو١/٦٨.

[5] شرح المفصل١/٩٠.

[6] معاني النحو١/٢٠٤.

[7] معاني النحو١/٢٠٤.

الخلاف في الدلالة وأثره:

اختلف النحاة في دلالة بعض التراكيب ، وكان لخلافهم هذا أثر وفائدة. مثال ذلك ما ذهب إليه قسم من النحاة من أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد الثبوت[1]. وهناك من يرى أنها تفيد التجدد والحدوث كالجملة الفعلية. جاء في (دلائل الإعجاز) في بيان الفرق بين الإخبار إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل: ''وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئًا بعد شيء . . . وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: (زيد ها هو ذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا وجعلته يزاوله ويزجيه. . . ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهرًا بيّنًا ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضوع صاحبه، فإذا قلت: (زيد طويل وعمرو قصير) لم يصلح مكانه (يطول ويقصر)، وإنما تقول: (يطول ويقصر) إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر، فأما وأنت تحدّث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقر طوله ولم يكن ثَمَّ تزايد وتجدد فلا يصلح فيه إلا الاسم''[2].

وإذا ذهبنا مذهب من يرى أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد الثبوت فلن يكون ثمة فرق بين قولنا: (محمد منطلق) و (محمد ينطلق) و (محمد انطلق) إذ سيفهم حينئذ أن كل هذه الجمل اسمية تدل على الثبوت.

في حين أننا إذا ذهبنا مذهب من يرى أنها تفيد الحدوث والتجدد فإننا سندرك أن الجملتين (ينطلق محمد) و (محمد ينطلق) كلتيهما تدلان على الحدوث، وإنما قدّم المسند إليه على المسند لغرض من أغراض التقديم[3].

---

[1] ينظر الإيضاح ١/٩٩ ، وحاشية الخضري ١/١٠٢ ، وملاك التأويل ٢/٨٩٣.

[2] دلائل الإعجاز ١٢٢ ــ ١٢٣.

[3] ينظر معاني النحو ١/١٦ .

الخلاف في الشروط وأثره :

قد يكون للخلاف في الشروط أثر في الحكم النحوي، من ذلك خلافهم في الممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، فقد اشترط بعض النحاة أن يكون علمًا في اللسان الأعجمي، كما هو ظاهر مذهب سيبويه، ولم يشترط الشلوبين وابن عصفور ذلك[1].

ويظهر أثر الخلاف في نحو (قالون)، فيصرف على الرأي الأول "لأنهم لم يستعملوه علمًا، وإنما استعملوه صفة بمعنى جيّد، ويمنع الصرف على الثاني لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به "[2].

* * *

وقد يكون للاختلاف في الشروط أثر في التقدير وعدمه، مثال ذلك ما وضعه النحاة من شروط للمفعول له، فهم يرون أن المفعول له هو ما اجتمع فيه أربعة شروط:

١ ـ أن يكون مصدرًا . ٢ ـ أن يكون مذكورًا للتعليل. ٣ ـ أن يشارك الحدث في الزمن نحو قوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ـ البقرة ١٩) فزمن جعل الأصابع هو زمن الحذر. ٤ـ أن يشاركه في الفاعل ، أي أن يكون فاعل الحدث والمصدر واحدًا نحو (ضربت ابني تأديبًا) ففاعل الضرب والتأديب واحد وهو المتكلم[3].

وهناك شروط متفق عليها وشروط مختلف فيها، فمن المتفق عليها أن يكون المفعول له مصدرًا فضلة مفيدًا للتعليل، ومن المختلف فيها مشاركة المصدر لفعله في الوقت والفاعل، جاء في (همع الهوامع): "وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة. . . وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو (ضربت ابني تأديبًا). . . ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم (أكرمتك أمس طمعًا غدًا في معروفك) و (جئت حذر زيد)، ومنه (يريكم البرق خوفًا وطمعًا) ففاعل الإراءة هو الله، والخوف والطمع من الخلق"[4]. وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى جواز عدم المقارنة في الزمان[5].

وذهب ابن خروف إلى أن المشاركة في الفاعل ليست ضرورية "تمسّكًا بقوله تعالى: (يريكم البرق خوفا وطمعًا) حيث إن فاعل الإراءة هو الله، والخوف من المخاطبين "[6].

(١) شرح التصريح٢/٢١٨ ـ ٢١٩.

(٢) شرح التصريح٢/٢١٩ ، وينظر الهمع١/١٠٣ ـ ١٠٤.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل١/٤٣٩ ، وشرح التصريح١/٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(٤) الهمع٣/١٣٢ ـ ١٣٣.

(٥) ينظر شرح الكافية٢/٣٣.

(٦) حاشية الخضري١/ ٤٣٩، وينظر شرح الأشموني٢/١٢٢ ، وشرح التصريح١/ ٣٣٥.

وتظهـــر ثمرة الخلاف في التقدير وعدمه، فمن ذهب إلى مشاركة الحدث في الزمن والفاعل جعل النصب على المفعـــول له على تقدير حذف مضاف، أي: إرادة خوف وطمع، ومن ذهب إلى عدم اشتراط ذلك لم يحتج إلى تأويل فيكون معنى الآية عنده: يريكم البرق لأجل الخوف والطمع[1].

الخلاف في توجيه التعبير العربي وأثره في الحكم النحوي:

مـــن التعـــبيرات العربية ما اختلف النحاة في توجيهها، وكان لخلافهم أثر في المعنى، من ذلك ما ذكرناه من مسألة (النعت بالمصدر).

وقـــد يكون لخلافهم أثر في الحكم النحوي، من ذلك مسألة (وقوع فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا)، حيث إنه إذا وقع جواب الشرط مضارعًا والشرط ماضيًا جاز في الجواب وجهان:

الأول: الرفع فتقول: (إن جئتني أزورُك) برفع الجواب (أزورك)، والآخر الجزم فتقول: (إن جئتني أزرْك) بجزم الجواب.

ويرى سيبويه أن وجه رفع الجواب هو أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل (أزورُك إن جئتني) وجواب الشرط محذوف، وأصل العبارة هو (أزورُك إن جئتني أزورُك).

يقول سيبويه: ''وقد تقول: (إن أتيتني آتيك) أي: آتيك إن أتيتني''[2].

وقـــد وجـــه الدكتور فاضل السامرائي الرفع على معنى أن الكلام قد بني على إمضاء الرفع ثم أدرك المتكلم الشرط مؤخرًا[3].

وذهب المبرد إلى أنه هو الجواب على إضمار الفاء والمبتدأ، والتقدير: فأنا آتيك[4].

وينبني على هذا الخلاف مسألتان:

المســـألة الأولى: أنـــه على مذهب سيبويه يجوز أن نقول: (زيدًا إن أتاني أكرمُه) بنصب (زيدًا)، كما يجوز عنده أن نقول: (زيدًا أكرمُه إن أتاني).

وأما المبرد فيمتنع عنده مثل هذا التعبير لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه[5].

والمسألة الثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف فهل يجزم أو لا ؟

فعلى مذهب سيبويه لا يجوز الجزم بل يجب الرفع فتقول: (إن قام زيد أقوم ويقعدُ أخواك) برفع (يقعد).

---

(1) ينظر شرح التصريح ١/٣٣٥ ، وحاشية الصبان ٢/١٢٣.

(2) سيبويه ٣/٦٦.

(3) ينظر معاني النحو ٤/٤٩٤.

(4) ينظر موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٤٥.

(5) ينظر مغني اللبيب ٢/٥٠٥ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٤٥.

وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل، والجزم بالعطف على محل الفاء المقدّرة وما بعدها[1].

الخلاف في العامل وأثره:

المقصود بالعامل هو "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص"[2].

وتنقسم العوامل قسمين: لفظية ومعنوية.

أما العامل اللفظي فهو ما له ذكر في الجملة سواء كان ظاهرًا أم مقدّرًا، بمعنى أن العمل يأتي مسبّبًا عن لفظ يصحبه كـ(مررت بزيد) و (ليت عمرًا قائم)[3].

والعوامل اللفظية كثيرة كالأفعال ـــ وهي أقوى العوامل ـــ وحروف النصب والجزم والجر وأدوات الشرط والأحرف المشبهة بالفعل وغيرها.

وأما العامل المعنوي فهو ما ليس له ذكر ظاهر أو مُقدّر في الجملة كالابتداء عند البصريين والخلاف عند الكوفيين. قال السيد الجرجاني: "العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب"[4].

وقد اختلف النحاة في العامل بقسميه اللفظي والمعنوي، وكان لخلافهم أثر إما في الأحكام النحوية أو في المعنى أو في التعبير أو في غير ذلك كما سنبين ذلك.

أولاً ـــ الخلاف في العامل وأثره في المعنى:

للخلاف في العامل أثر واضح في المعنى، مثال ذلك اختلاف النحاة في ناصب المفعول معه ، حيث ذهب الأخفش إلى إن المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف. وحجته " أن الواو في قولك: (قمت وزيدًا) واقعة موقع (مع) ، فكأنك قلت: (قمت مع زيد) ، فلما حذفت (مع) وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب (زيد) بعدها على حد انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها"[5].

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن المفعول معه منصوب بتقدير عامل، فإذا قلت: (استوى الماءُ والخشبةَ) فإن تقديره: ولابس الخشبة، وإذا قلت: (ما صنعت وزيدًا) فإن تقديره: (ولابست زيدًا) لأنه يرى أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو.

---

[1] ينظر مغني اللبيب٢/٥٠٥ ، وموصل الطلاب٤٥ ، وحاشية الصبان٤/١٧ ـــ ١٨.

[2] التعريفات ـــ السيد الجرجاني١٢٦.

[3] ينظر الخصائص١/١١٠.

[4] التعريفات١٢٧.

[5] شرح المفصل٢/٤٩ ، وينظر التبيين٣٨١.

والأخـــذ بـــرأي الزجاج يعني أن الاسم المنصوب بعد واو المعية قد صار مفعولاً به ، في حين أن الأخذ برأي الأخفـــش يعني أن قولنا: (استوى الماءُ والخشبةَ) و (جاء البردُ والطيالسةَ) يكون فيها (الخشبة) و (الطيالسة) منصوبًا على الظرفية، بمعنى أن كلاً منهما يتضمن معنى (في) الظرفية.

ولا أظـــن أن المعنى يسمح بذلك " لأن الظرف بمعناه الاصطلاحي هو (ظرف المكان) أو (ظرف الزمان) الذي يتم فيه الحدث ولا ثالث لهما، و(الخشبة) و (الطيالسة) في المثالين السابقين لا تصلحان للظرفية المكانية أو الزمانية لمجيء البرد أو استواء الماء"[1].

كما لا أظن أن المعنى يؤيد ما ذهب إليه الزجاج ، لأن المعية هي المصاحبة، والمقصود مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في الزمن، فإذا قلت مثلاً: (جئت ومحمدًا) فالمعنى أنكما جئتما في وقت واحد، ولكن إذا أخذنا برأي الزجاج وأوّلناه بـــ(ولابست محمدًا) فليس هذا نصًّا على مجيئكما في وقت واحد.

ثانيًا ـــ الخلاف بين تقدير العامل وعدمه وأثر ذلك على المعنى:

لـــلخلاف في تقديـــر العامل أثر في المعنى ، مثاله خلافهم في ناصب الاسم المشغول عنه في نحو قولنا: (خالدًا أكرمـــته)، فقـــد ذهب جمهور البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبًا مماثل للفعل المذكور، أي: أكرمت خالدًا أكرمـــته، ويناســـبه في المعنى في نحو (خالدًا سلمت عليه) والتقدير: حيّيت خالدًا سلمت عليه، و (خالدًا ضربت أخاه) بتقدير: أهنت خالدًا ضربت أخاه.

يقـــول ســـيبويه: "وإن شئت قلت: (زيدًا ضربته) وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره، كأنك قلت: ضربت زيدًا ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا استغناء بتفسيره، فالاسم ههنا مبني على المضمر. . .

وإن شـــئت قلت: (زيد مررت به) تريد أن تفسر به مضمرًا، كأنك قلت إذا مثّلت ذلك: جعلت زيدًا على طـــريقي مررت به . . . وإذا قلت: (زيدٌ لقيت أخاه) فهو كذلك ، وإن شئت نصبت لأنه إذا وقع على شيء من ســـببه فكأنه قد وقع به. والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أهنت زيدًا بإهانتك أخاه وأكرمته بإكرامك أخاه"[2].

وقـــد وضـــح الأســـتاذ محمد أحمد عرفة مفهوم الاشتغال في أثناء ردّه إنكار الأستاذ إبراهيم مصطفى فكرة الاشـــتغال فقـــال: " وأمـــا اعتراضه بـــ(زيدًا رأيته) وتقدير النحاة: رأيت زيدًا رأيته ، فجوابه مثل ما مرّ ، فإن (رأيـــت) ارتبطـــت بالضمير على أنها واقعة عليه الرؤية ، فبقي (زيدًا) منصوبًا غير مرتبط بشيء يدل على المعنى التركـــيبي، ولا يجوز أن ترتبط به (رأيت) الموجودة ، لأنها ارتبطت بالضمير كما تقدم ، الارتباط الذي كان يكون بـــين (زيد) و (رأيت) ، فوجب أن نقدّر (رأيت) أخرى ليرتبط بها زيد. أما تركها هكذا بدون ربط فلا يحصل معنى ولا يؤدي إلى مفهوم"[3].

---

[1] الاحتجاج العقلي في النحو العربي٤٤.

[2] الكتاب١/٨١ ـــ ٨٣ .

[3] النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة٩٣ ـــ ٩٤.

وذهب الكسائي إلى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وأن الضمير ملغى. وذهب الفراء إلى أن الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور لأنهما في المعنى لشيء واحد[1].

ويظهر أثر الخلاف في المعنى ، فالتقدير "الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للجملة ، فإن الجملة تتمزق وتنحلّ بتقدير (أكرمت خالدًا أكرمته) و (سررت خالدًا أحببت رجلاً يحبه) وبنحو ذلك من التقديرات ... وأما على رأي الكسائي والفراء فليس ثمة اشتغال أصلاً "[2] لأنهما ذهبا إلى انتصاب الاسم المتقدم بالفعل المذكور.

ثالثًا ــ الخلاف في العامل وأثره في الحكم النحوي:

هناك من الأحكام النحوية ما للخلاف في العامل أثر فيها ، من ذلك مسألة (رافع الفعل المضارع) فقد ذهب جمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم سواء أكان الاسم مرفوعًا أم منصوبًا أم مجرورًا نحو قولك: (جاء رجل يضحك) و (رأيت طفلاً يبكي) و (مررت برجل يصلي)[3]. و"تقول: (يضرب زيد) فترفع الفعل ، إذ يجوز أن تقول: (أخوك زيد)"[4].

قالوا: دليلنا على ذلك أن الفعل المضارع إذا دخلت عليه عوامل النصب والجزم "امتنع رفعه ، لأن الاسم لا يقع بعدها ، فليس حينئذ حالاً محل الاسم"[5].

ونسب إلى الكسائي أن الفعل المضارع يرتفع لوجود أحرف المضارعة في أوله، واستدل على ذلك بأن الفعل "قبلها كان مبنيًا وبها صار مرفوعًا فأضيف العمل إليها ضرورة ، إذ لا حادث سواها "[6].

وذهب الفرّاء وأكثر الكوفيين ، والأخفش من البصريين إلى أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة . وحجتهم في هذا أنه إذا دخلت عليه النواصب دخله النصب ، وإذا دخلت عليه الجوازم دخله الجزم. وإذا لم تدخل عليه هذه النواصب أو الجوازم يكون مرفوعًا[7] .

ويظهر أثر الخلاف فيما يأتي:

---

[1] ينظر شرح ابن عقيل ١/٣٩٤ ، وشرح التصريح ١/٢٩٧.

[2] معاني النحو ٢/٥٥٠ ــ ٥٥١.

[3] ينظر الكتاب ٣/٩ ــ ١٠ ، والمقتضب ٢/٥ ، والأصول في النحو ٢/١٥١ ، وشرح كتاب سيبويه ١/٧٦.

[4] شرح المفصل ٧/١٢.

[5] شرح قطر الندى ٧٨ ، وينظر الكتاب ٣/١٠ ، والمقتضب ٢/٥..

[6] شرح المفصل ٧/١٢.

[7] ينظر معاني القرآن للفراء ١/٥٣ ، وعلل النحو ١٨٨ ــ ١٨٩ ، والانصاف ٢/٥٥١ (م: ٧٤).

ـ إذا أخذنـــا برأي البصريين الذاهب إلى أن الفعل المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم فإنه يكون منصوبًا في نحو قولنا: (كان سعيد يقوم الليل) لأنه قد حلّ محلّ الاسم (قائمًا)[1].

ـ وإذا أخذنـــا بما نسب إلى الكسائي من أن الفعل المضارع يرتفع لوجود أحرف المضارعة في أوله فإنه ينبغي أن لا ينتصـــب بدخـــول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم لوجود أحرف المضارعة في أوله أبدًا. كما أننا لو أخذنا برأيه لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه[2].

بخلاف ما لو أخذنا برأي الفراء والكوفيين فإننا لن نقع فيما وقع فيه البصريون والكسائي من الإشكالات.

* * *

ومن ذلك خلافهم في ناصب الاسم المنصوب على الاستثناء ، فقد ذهب الفراء والمبرد والزجاج ومن تبعهم إلى أن العامل في الاسم المنصوب على الاستثناء هو (إلا)[3]. وأما البصريون فقد ذهبوا “ إلى أن العامل هو الفعل بتوسّط (إلا)”[4].

ويظهـــر أثر الخلاف في مسألة جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم وتوسّط بين جزأي الكلام نحو (القوم إلا زيدًا قاموا) ، فمن ذهب إلى أن ناصب الاسم المستثنى هو الفعل أو شبهه منع ، ومن قال: إن الناصب هو (إلاّ) جوّز هذا التعبير[5].

والمسألة الأخرى أنه إذا ورد الاستثناء بعد جمل عُطف بعضها على بعض فهل يعود إلى الكل ؟

“فمـــن قال إنه (إلا) أعاده إلى الكل ، ومن قال إنه الفعل السابق قال إن اتّحد العامل عاد إلى الكل ، وإن اختلفت فللأخيرة خاصة ، إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد”[6].

وإذا أخذنـــا بـــرأي الفراء ومن تبعه فإن “هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجـــوز ، ألا ترى أنك تقول: (ما زيدٌ قائمًا) ، ولو قلت (ما زيدٌ قائمًا) بمعنى (نفيتُ زيدًا قائمًا) لم يجز ذلك ، فكذلك ههنا”[7].

---

[1] ينظر الإنصاف٢/٥٥٢.

[2] ينظر الإنصاف٢/٥٥٤ ، وأسرار العربية٢٩ ، وشرح المفصل٧/١٢.

[3] ينظر الإنصاف١/٢٦١ (م:٣٤) ، والمقتضب٤/٣٩٠.

[4] أسرار العربية٢٠٢ ، وينظر الكتاب٢/٣٣١ ، وشرح الكافية٢/١١٤.

[5] ينظر الأشباه والنظائر٢/١٦٥.

[6] الأشباه والنظائر٢/١٦٥ ــ ١٦٦.

[7] أسرار العربية٢٠٢

كما أنه يؤدي إلى نصب ما بعد (إلا) في جميع حالاته[1]. وإيضاح ذلك أنك تقول في الاستثناء غير الموجب ــ وهو المشتمل على النفي أو شبهه ــ : (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) و (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ). وتقول في الاستثناء المفرغ: (ما جاءني إلا زيدٌ) و (ما مررت إلا بزيدٍ). وعلى مذهب الفراء ومن تبعه لا يجوز إلا نصب ما بعد (إلا) وذلك في الحالات كلها.

* * *

ومن ذلك أيضًا ناصب المفعول به ، حيث إنه لا خلاف بين النحاة في أن المفعول به منصوب ، لكنّ خلافهم وقع في ناصبه ، فقد ذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن عامل النصب في المفعول به معنى المفعولية[2]. أي أن عامله معنوي لا لفظي، بحجة " أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها "[3].ونفهم من هذا أن عامل النصب في المفعول به كونه مفعولاً في المعنى .

وذهب الفراء إلى أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معًا، وحجته في ذلك أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، وإذا كانا "بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما ، دلّ على أنه منصوب بهما "[4].

في حين ذهب جمهور البصريين إلى أن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل لأن "الفعل له تأثير في العمل، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وهو باقٍ على أصله في الاسمية . فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل "[5].

ويظهر أثر الخلاف فيما يأتي:

أولاً ــ إن نائب الفاعل مرفوع ، لكن إذا أخذنا برأي خلف نُصب. وتوضيح ذلك أن الفعل قد يأتي مبنيًا للمجهول نحو (أُكرمَ زيدٌ)، فـ(زيد) مفعول في المعنى لأن الإكرام وقع عليه ، فلو كان عامل النصب معنى المفعولية ــ كما ذكر خلف ــ لوجب نصب نائب الفاعل[6].

ثانيًا ــ في قولنا مثلاً: (لم يضربْ زيد عمرًا) الجملة منفية ، و(عمرًا) مفعول به منصوب علمًا بأن الضرب لم يقع عليه، فما ناصبه إذا كانت المفعولية قد انتفت وهي العامل كما ذكر خلف[7] ؟

---

(1) ينظر أسرار العربية٢٠٢.

(2) ينظر الإنصاف١/٧٩ (م:١١) ، وشرح التصريح١/٣٠٩.

(3) شرح التصريح١/٣٠٩.

(4) الإنصاف١/٨٠ ، وينظر شرح التصريح١/٣٠٩.

(5) الإنصاف١/٨٠ .

(6) ينظر الإنصاف١/٨١ ، وحاشية يس١/٣٠٩.

(7) ينظر حاشية يس١/٣٠٩.

ثالثًا ــ لا خلاف بين النحاة في وجوب رفع الأسماء في نحو قولنا: (مات زيد) و (مرض عمرو) و (حزن ــ أو فرح ــ محمد) على أنها فاعل ، لكننا إذا أخذنا برأي خلف نصبناها لوجود معنى المفعولية فيها[1].

رابعًا ــ ينبني على قول الفراء: (إن ناصب المفعول به هو الفعل والفاعل معًا) جواز تجزئة العامل بوقوع المفعول بينهما.

خامسًا ــ ينبني عليه أيضًا جواز توسط المعمول العامل في نحو قوله تعالى: (ولقد جاء آلَ فرعون النذرُ ــ القمر ٤١).

في حين أن الجمهور لا يجيزون تجزئة العامل ولا أن يتوسطه المعمول[2].

* * *

ومن أمثلة الخلاف في العامل (ناصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية) ، حيث إن مذهب البصريين هو أن الفعل المضارع ينصب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد الفاء السببية، وأن الفاء السببية عاطفة ، عطفت المصدر المقدّر من (أنْ) المضمرة والفعل على مصدر متوهّم من الفعل المعطوف عليه ، فإذا قلت مثلاً: (أين بيتك فأزورَك ؟) فالتقدير: لتكن منك دلالة على بيتك فزيارةٌ مني ، وإذا قلت: (زرني فأكرمَك) فهو بتقدير: ليكن منك زيارة لي فإكرام مني إياك . . . وهكذا.

ومذهب الكسائي وأصحابه الكوفيين أن الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة[3].

ويبدو لي أن أثر الخلاف يظهر في مسألتين:

إحداهما: هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء أن يتقدم على سببه فيقال: (ما زيدٌ فنكرمَه يأتينا) و (متى فآتيَك تخرج ؟) و (كم فأسيرَ تسير؟) ؟

فعلى رأي البصريين يمتنع التقديم لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه . وعلى رأي الكوفيين يجوز التقديم لأن الفاء ليست عاطفة فلا معطوف هنا ، وإنما هو جوابٌ تقدّم على سببه مع تقدّم بعض الجملة فلم يمتنع[4].

والمسألة الثانية: هل يجوز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها فيقال مثلاً: (ما زيد يكرم فنقدّره أخانا) على معنى (ما زيد يكرم أخانا فنقدّره) ؟

فعلى مذهب البصريين لا يجوز ، لأننا ذكرنا أنهم يذهبون إلى أن ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهّم من الفعل (يكرم) ، وعلى هذا فتقدير العبارة (ما زيد يكرم أخانا فنقدّره) هو (ما يكون من زيد إكرام فيكون منا تقدير أخينا) بالفصل بين المضاف (إكرام) والمضاف إليه (أخينا) بالعبارة (فيكون منا تقدير).

---

[1] ينظر الإنصاف ٨١/١ ، والتبيين ٢٦٥.

[2] ينظر حاشية يس ٣٠٩/١ ، والحجج النحوية ١٠١ ــ ١٠٣.

[3] ينظر الأشباه والنظائر ١٦٨/٢.

[4] ينظر الأشباه والنظائر ١٦٩/٢

جـــاء في (الأشباه والنظائر): ‹‹فكما لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله ، كذلك لا يجوز أن يفصل بين (يكرم) ومعموله ، لأن (يكرم) في تقدير المصدر››[1].

وأما الكوفيون فقد أجازوه لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهَم[2].

* * *

ومن ذلك خلافهم في عمل (كان) الزائدة ، حيث ذهب جمهور النحاة والفارسي إلى أن (كان) الزائدة لا تعمل الرفع والنصب ، بلْ لا تعمل شيئًا أصلاً.

وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ، ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا. ومعنى زيادتها على هذا اختلال المعنى بسقوطها.

وعلى هذا فهي تامّة على المذهب الثاني ، وعلى مذهب الجمهور زائدة لا تامّة ولا ناقصة[3].

* * *

ومن ذلك أيضًا خلافهم في (رافع الخبر بعد (إنّ) المؤكدة) فقد اتفق النحاة على أن (إنّ) وأخواتها تنصب المبــتدأ اسمًا لها ، وأما الخبر فقد اختلف البصريون والكوفيون فيه ، فذهب البصريون إلى أن (إنّ) وأخواتها ترفع الخــبر إضافة إلى نصبها الاسم. فالخبر مرفوع بها وليس متروكًا على حاله. وهي بهذا تشبه من الفعل ما قدّم مفعوله على فاعله نحو (ضرب زيدًا عمرٌو)[4].

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف إنما تعمل في الاسم فتنصبه ، أما الخبر فلا تعمل فيه ، وإنما هو مرفوع بمـــا كـــان مرفوعًا به قبل دخولهن وهو المبتدأ[5]. يقول الفراء: ‹‹وكان نصب (إنّ) ضعيفًا ، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره››[6].

ويظهـــر أثر الخلاف في مسألة (العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر) فعند الجمهور يتعيّن نصب المعطوف فتقول: (إنّ سعيدًا وخالدًا مسافران) ، وأما الكوفيون فيجيزون الرفع ، فتقول على مذهبهم: (إنّ سعيدًا وخالدٌ مسافران) برفع المَعطوف (خالد).

وقد وضّح الشيخ خالد الأزهري سبب منع البصريين العطف بالرفع دون الكوفيين فقال: ‹‹ومنعه البصريون مطلقًا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملاً واحدًا ، لأن الناسخ عامل في الخبر ، والمعطوف مبتدأ وهو أيضًا عامل في الخبر ، فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملاً واحدًا وذلك ممتنع.

---

[1] ينظر الأشباه والنظائر ٢/١٦٩.

[2] ينظر الأشباه والنظائر ٢/١٦٩.

[3] ينظر حاشية الصبان ١/٢٣٩.

[4] ينظر المقتضب ٤/١٠٩ ، والإنصاف ١/١٧٦ (م: ٢٢).

[5] ينظر الأصول في النحو ١/٢٧٨ ـــ ٢٧٩ ، والنكت ١/٥١٢.

[6] معاني القرآن ١/٣١٠ ـــ ٣١١.

ولا يـــتأتى ذلـــك على مذهب الكسائي والفراء ، لأن الرافع للخبر عندهما في باب (إنّ) هو رافعه في باب المبتدأ . . . أما على القول بالترافع ــ وهو المشهور عند الكوفيين ــ فلأن المبتدأ قد زال بدخول الناسخ "[1].

ويعلل الخضري ذلك بقوله: " إنّ المرفوع إنْ عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف علـيه، أو عــلى محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد ، لأن المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر، وكذا (إنّ) عند البصريين ، بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر ، لأن (إنّ) لم تعمل في الخبر "[2].

ويبدو أنه لا يمكن ترجيح أحد المذهبين على الآخر إلا إذا عضّده السماع ، وذلك لأن ما قرروه من الإجازة والمنع كان وفقًا لما قرّروه من الأحكام النحوية.

* * *

ومـــن ذلك أيضًا خلافهم في مسألة (رافع الخبر عند تركيب (لا) مع الاسم المفرد) ، حيث إنه لا خلاف بين النحاة في أن الخبر مرفوع بـــ(لا) الداخلة على المضاف والشبيه بالمضاف في نحو قولنا: (لا صاحبَ برٍّ ممقوتٌ) و (لا طالعًا جبلاً ظاهرٌ) . وإن كان اسمها مفردًا فرافع الخبر مختلف فيه "فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعًا بـــ(لا) وإنمـــا هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن (لا) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلا في الاسم.

وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـــ(لا) فتكون (لا) عاملة في الجزأين ، كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به"[3].

وتظهـــر ثمرة الخلاف بينهما في نحو قولنا: (لا رجلَ ولا امرأةَ قائمان)، فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك لأنه يؤدي إلى إعمال عاملين: (لا) الأولى و (لا) الثانية في معمول واحد.

وعلى قول سيبويه يجوز ، لأن العامل في الخبر واحد وهو مجموع المبتدأين المتعاطفين[4].

وقول الشاعر:

فلا لغو ولا تأثيمَ فيها

على قول الأخفش لا يكون (فيها) إلا خبرًا عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف ، وعلى قول سيبويه يصلح أن يكون فيها (خبرًا) عنهما[5].

* * *

---

[1] شرح التصريح١/٢٢٩.

[2] حاشية الخضري١/٣٠٧.

[3] شرح ابن عقيل١/٣٢٢ ، وينظر ارتشاف الضرب٣/١٢٩٧.

[4] ينظر حاشية الصبان٢/٦ ، وحاشية الخضري١/٣٢٣.

[5] ينظر ارتشاف الضرب٣/١٢٩٧ ــ ١٢٩٨.

ومن ذلك أيضًا اختلاف النحاة في ناصب المصدر النائب عن فعله نحو (ضربًا زيدًا) ، فـ "الناصب له عند سيبويه فعل من غير لفظ المصدر تقديره: التزمْ ضربًا زيدًا ، فهو منصوب على أنه مفعول بفعل مضمر ملتزم إضماره. وغير سيبويه يرى أنه منصوب بـ(اضربْ) مضمرة"[1].

واختلف في ناصب (زيدًا) ، فذهب سيبويه والأخفش والفراء والزجاج والفارسي إلى أن ناصبه هو المصدر نفسه[2].

في حين ذهب المبرد والسيرافي وجماعة من النحاة إلى أن المعمول منصوب بالفعل المضمر الناصب للمصدر[3].

" وانبنى على هذا الاختلاف ، الاختلاف في جواز تقديم هذا المعمول على المصدر . فمن رأى أنه منصوب بـ(اضربْ) المضمرة أجاز التقديم فتقول: (زيدًا ضربًا) ، وبه قال المبرد وابن السراج وعبد الدايم القيرواني ، وقد تُؤُوِّل ذلك على سيبويه.

ومن جعل العمل للمصدر اختلفوا هل يجوز التقديم ؟ فنقل ابن أصبغ عن الأخفش جواز ذلك ، ونقل غيره عن الأخفش المنع ، والأحوط أن لا يُقدَم على التقديم إلا بسماع.

ومن جعل (ضربًا زيدًا) منصوبًا بـ(التزمْ) مضمرة فـ(ضربًا) ينحلّ لحرف مصدري والفعل فلا يجوز تقديم معموله عليه.

ومن جعل العمل في المفعول للمصدر اختلفوا في تحمّل المصدر ضميرًا أو لا يتحمل. وقال ابن مالك: والأصح مساواة هذا المصدر اسم الفاعل في تحمّل الضمير وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلق به"[4].

رابعًا ــ الخلاف في العامل وأثره في التعبير اللغوي:

وذلك كاختلافهم في مسألة (أوْلى العاملين بالعمل في التنازع) ، حيث اتفق البصريون والكوفيون على أنه إذا تنازع عاملان معمولاً واحدًا جاز إعمال أيهما شئت ، لكن الخلاف في الأوْلى بالعمل، فذهب الكوفيون إلى أن العامل الأول أوْلى لسبقه ، وأما البصريون فرأوا أن العامل الثاني أوْلى بالعمل لقربه[5]. فإذا قلت: (ضربني وضربتُ زيدًا) نصبت (زيدًا) على مذهب البصريين، لأنك أعملت فيه (ضربتُ) ولم تُعمل الأول فيه لفظًا وإن كان المعنى عليه.

(1) ارتشاف الضرب٥/٢٢٥٤ ــ ٢٢٥٥ .

(2) ارتشاف الضرب٥/٢٢٥٥ .

(3) ينظر المقتضب٤/١٥٧.

(4) ارتشاف الضرب٥/٢٢٥٥ ، والأصول في النحو١/١٣٩.

(5) المقتضب٤/٧٣.

وذهب سيبويه إلى أن في (ضربَني) فاعلاً مضمرًا دلّ عليه المذكور. وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دلّ عليــه الظاهر[1]، بمعنى أن الكسـائي يرى أنك إذا أعملت الثاني في الظاهر لم تُضمر الفاعل في الأول، بل يكون فاعله محذوفًا لدلالة ما بعده عليه ، لأنه يجيز حذف الفاعل إذا دلّ عليه دليل.

"وأثر هذا الخلاف يظهر في التثنية والجمع ، فتقول على مذهب سيبويه في التثنية: (ضرباني وضربْتُ الزيدَين) وفي الجمع: (ضربوني وضربتُ الزيدين) فتظهر علامة التثنية والجمع لأن فيه ضميرًا.

وتقول على مذهب الكسائي: (ضربَني وضربْتُ زيدًا) وفي التثنية: (ضربني وضربتُ الزيدَين) وفي الجمع: (ضربني وضربتُ الزيدين) فتوحّد الفعل في كل حال لخلوّه من الضمير"[2].

* * *

ومــن ذلك أيضًا خلافهم في مسألة (عمل حرف القسم محذوفًا من غير عوض) ، حيث ذهب الفراء وغيره مــن الكوفــيين إلى جواز الجر بحرف القسم حين يكون محذوفًا من غير عوض ، وحجتهم في ذلك النقل ، فقد سمع الفراء من العرب من يقول سائلاً: (آللهِ لتفعلَنّ ؟) فيقول المجيب: (اللهِ لأفعلَنّ)[3].

وقــد نقل هذا القول سيبويه فقال: "ومن العرب من يقول: (اللهِ لأفعلنّ) وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه"[4].

لكنــنا نجــد المبرد ــ وهو من النحاة البصريين ــ قد ذهب إلى عدم جواز ذلك فقال: "وليس هذا بجيّد في القياس ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل"[5]. وقد احتج على عدم جواز ذلك بقوله: "إن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض"[6].

ويظهر ثمرة الخلاف في الاستعمال اللغوي ، فإن الأخذ برأي الكوفيين يؤدي إلى سعة استعمال التعبير اللغوي، وهذا بخلاف ما لو أُخذ برأي المبرد.

الخلاف في الأحكام النحوية وأثره:

إن الأحكــام الــنحوية الــتي اختلف فيها النحاة كثيرة ومتنوعة ، ولعل أثر الخلاف فيها من أوسع الآثار في المســائل الخلافية التي مرت بنا. فقد يكون للخلاف أثر في التعبير ، أو في المعنى، وقد يكون له أثر في أحكام نحوية أخرى.

أولاً ــ الخلاف في الحكم النحوي وأثره في التركيب:

---

[1] ينظر شرح المفصل١/٧٧.

[2] شرح المفصل١/٧٧.

[3] ينظر معاني القرآن٢/٣١٤ ، والإنصاف١/٣٩٣ (م:٥٧).

[4] الكتاب٣/٤٩٨.

[5] المقتضب٢/٣٦٦.

[6] المقتضب٢/٣٦٦

فمن المسائل الخلافية التي كان للخلاف فيها أثر في سعة التعبير خلافهم في (لام الابتداء الداخلة على الفعل المضارع هل تفيد الحال أو لا ؟) فقد قال أكثر النحاة: ""إن اللام إذا دخلت على الفعل المضارع خلّصته للحال بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال، فإنك إذا قلت: (إن أخاك ليسعى في الخير) دلّ على أنه يفعل ذلك في الحال""[1].

""وذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين بل هو مبهم فيهما على ما كان. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالاً وهو الاختيار عندنا، فعلى هذا يجوز أن تقول: (إن زيدًا لسوف يقوم) ، وعلى القول الأول وهو رأي الكوفيين لا يجوز ذلك ،كما لا يجوز أن نقول: (إن زيدًا لسوف يقوم الآن) لأن اللام تدل على الحال كما يدل عليه الآن""[2].

* * *

ومن ذلك خلافهم في (أعرف المعارف) فقد اختلفوا في ترتيب أعرف المعارف ، فذهب أكثرهم إلى أن الضمير أعرف المعارف . وقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه أيضًا. وحجتهم أنه ""لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه ، ولذلك لا يوصف ولا يوصف به . وليس كذلك العلم فإنه يقع فيه الاشتراك ويميّز بالصفة""[3]، ثم الاسم العلم لأن الأصل فيه أن يطلق على كل شيء لا يطلق على غيره من نوعه ، ثم اسم الإشارة لأنه يعرّف بالعين ــ أي الحس ــ والقلب ، ثم ما عرّف بالألف واللام لأنه يعرّف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه[4].

وأما مذهب ابن السراج فهو أن أعرف المعارف اسم الإشارة ، بحجة أنه يتعرف بشيئين العين والقلب ، بخلاف باقي المعارف فإنها تتعرّف بالقلب فقط ، وما يتعرّف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يتعرّف بشيء واحد[5].

وتجدر الإشارة إلى أن قوله: إن (باقي المعارف تتعرف بالقلب فقط) فيه نظر ، فالضمير منه ما يتعرف بالعين فقط كـ(أنا) و (نحن) ،ومنه ما يتعرف بالعين والقلب معًا كـ(هو) وفروعه. فمن تعريفه بالقلب قوله تعالى: ﴿ **وهو الذي خلق السماوات والأرض بالحق ــ الأنعام٧٣**﴾. ومن تعريفه بالعين قوله تعالى: ﴿**هي راودتني عن نفسي ــ يوسف٢٦**﴾ وهذه الآية على لسان يوسف عليه السلام يتهم فيها امرأة العزيز . وقد استعمل الضمير (هي) مع أنها كانت حاضرة[6].

---

(1) معاني النحو ٣٤٤/١.

(2) شرح المفصل ٢٦/٩ ، وينظر مغني اللبيب ٣٠٠/١ ــ ٣٠١.

(3) شرح المفصل ٨٧/٥.

(4) ينظر الإنصاف ٧٠٧/٢ ــ ٧٠٨ (م:١٠١) ، وشرح المفصل ٥٦/٣.

(5) ينظر شرح المفصل ٥٦/٣ ، و٨٧/٥ .

(6) شرح حاشية يس ٩٦/١.

وعلى هذا فما ذهب إليه ابن السراج ليس دقيقًا.

ويظهر أثر الخلاف بين سيبويه وابن السراج في أنه يجوز على مذهب سيبويه أن تصف العلَم ــ وهو الأعرف ــ باسم الإشارة فتقول: (جاء زيد هذا) على تأويله بالمشار إليه[1]. ولا يجوز أن تنعت اسم الإشارة بالعلم ، فلا يجوز أن تقول: (جاء هذا زيد) على جعل (زيد) صفة لاسم الإشارة ، وإنما لم يجز أن تصف اسم الإشارة بالعلم لأن العلم أعرف منه ، ومن شأن الصفة أن تكون مثل الموصوف أو أقل منه ولا تكون أعرف منه[2].

في حين يجوز نعت اسم الإشارة بالعلم عند ابن السراج ، لأنه يرى ــ كما ذكرنا ــ أن اسم الإشارة أعرف منه .

ووافقه الزمخشري في ذلك ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ذلكم الله ربكم ــ فاطر ١٣﴾ فقال: "ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان"[3].

ولم يوافق أبو حيان وابن هشام الزمخشري فيما ذهب إليه ، فقال أبو حيان: "أما كونه صفة فلا يجوز ، لأن الله علم ، والعلم لا يوصف به، وليس اسم جنس كالرجل فتتخيل فيه الصفة"[4].

وقال ابن هشام: "فجوّز في الشيء الواحد البيان والصفة ، وجوّز كون العلم نعتًا ، وإنما العلم ينعت ولا ينعت به ، وجوّز نعت الإشارة بما ليس معرَّفًا بلام الجنس ، وذلك مما أجمعوا على بطلانه"[5].

* * *

وقد يكون للخلاف في الحكم النحوي أثر في التثنية والجمع ، من ذلك مسألة الضمير في الوصف إذا كان خبرًا جاريًا على غير من هو له ، فإذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو (سعيد مسافر) أي: هو ، فإن جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير سواء أُمن اللبس نحو قولك: (خالدٌ فاطمةُ مكرمُها هو) ، أم لم يؤمَن لولا الضمير نحو قولك: (سعيدٌ خالدٌ مكرمُه هو) فيجب إبراز الضمير عند البصريين في الموضعين.

وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه إذا جرى الخبر على غير من هو له وأمن اللبس جاز إبراز الضمير فتقول: (خالد فاطمة مكرمها هو) فإن شئت أتيت بالضمير (هو) وإن شئت لم تأت به. وإن خيف اللبس وجب الإبراز، فإنك لو لم تأت بالضمير (هو) فقلت: (سعيدٌ خالدٌ مكرمه) لاحتمل أن يكون فاعل الإكرام سعيدًا، وأن يكون خالدًا[6].

---

(1) ينظر مغني اللبيب ٢/٧٤٢.

(2) ينظر شرح اللمع للواسطي ١٤٦.

(3) تفسير الكشاف ٣/٥٧٤.

(4) البحر المحيط ٧/٣٠٥.

(5) مغني اللبيب ٢/٧٤٣.

(6) ينظر شرح ابن عقيل ١/٢٠٥ ــ ٢٠٦ ، وارتشاف الضرب ٣/١١١١.

والضمير عند أمن اللبس فاعل عند البصريين، وجوّز الكوفيون كونه فاعلاً وكونه توكيدًا[1].

"وتظهـــر فائدة ذلك في التثنية والجمع، فيقال على تقدير فاعلية الضمير: (الهندان الزيدان ضاربتهما هما)، وعلى تقدير كونه تأكيدًا: (ضاربتاهما هما)"[2].

* * *

ومن ذلك خلافهم في (رفع الوصف الضمير المنفصل) ، حيث ذهب البصريون إلى جواز ذلك ، فتقول على مذهبهم: (أذاهبٌ أنتما؟) و (ما ذاهبٌ أنتم) ومنه قوله تعالى: (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم ـــ مريم٤٦).

وذهـــب الكوفيون إلى منع ذلك ، فإذا قلت: (أقائم أنت؟) جعلوا (قائم) خبرًا مقدمًا، و(أنت) مبتدأ . والبصريون يجيزون هذا الوجه ، ويجيزون أن يكون (أنت) فاعلاً بقائم[3].

وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع ، فالكوفيون لا يجيزون إلا (أقائمان أنتما؟) و (أقائمون أنتم؟)، لأنهم يرون "أن هذا الوصف إذا رفع الفاعل السادّ مسدّ الخبر كان جاريًا مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل منه الضمير في قولـــك: (أيقومـــان؟) و (أيقومون؟) فلا ينبغي أن ينفصل مما جرى مجراه ، وإذا لم يجز انفصاله وجب أن يقال: (أقائمان أنتما؟) و (أقائمون أنتم؟) حتى يكون الضمير الذي في (قائم) متصلاً به كاتصاله بالفعل في (أيقومان؟) و (أيقومـــون؟) إلا أن الفعل مستقلّ بنفسه ، والاسم الذي فيه ضمير مستتر غير مستقلّ بنفسه ، فلذلك احتاج إلى رافع وهو أنتما وأنتم"[4].

وأما البصريون فإنهم يجيزون هذا الوجه ، ويجيزون أن يقال أيضًا: (أقائمٌ أنتما؟) و (أقائمٌ أنتم؟)[5].

* * *

ومن أمثلة خلافاتهم في الحكم النحوي التي للخلاف فيها أثر في التعبير اللغوي خلافهم في (ما) النافية هل لها الصدارة؟

حيث يرى البصريون والفراء أن (ما) النافية لها الصدارة في الكلام ، بمعنى أنه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، بخلاف الكوفيين فإنهم لا يرونها كذلك.

ويظهـــر أثر الخلاف في جواز تقديم خبر (كان) وأخواتها عليها إذا كانت منفية بـــ(ما) نحو (ما كان زيدٌ قائمًا) فالبصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز[6].

* * *

---

[1] ينظر حاشية الصبان١/١٩٩.

[2] حاشية الصبان١/١٩٩ ، وينظر ارتشاف الضرب٣/١١١١ ، وحاشية الخضري١/٢٠٦.

[3] ينظر ارتشاف الضرب٣/١٠٨٠ ـــ ١٠٨١.

[4] التذييل والتكميل ٣/٢٥٤ ، وينظر ارتشاف الضرب٣/١٠٨٠ ـــ ١٠٨١.

[5] التذييل والتكميل ٣/٢٥٤ ، وينظر ارتشاف الضرب٣/١٠٨٠ ـــ ١٠٨١.

[6] ينظر الأشباه والنظائر٢/١٦٠ ، والهمع٢/٨٨

ومن ذلك خلافهم في (لا) النافية للجنس الداخلة على المثنى وجمع المذكر ، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (لا) تبنى معهما بناء (خمسة عشر) بدليل "أن العرب تقول : (لا غلامين عندك) و (لا غلامين فيها) و (لا أبَ فيها) وأثبتوا النون ، لأن النون لا تحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله أو ما بعده بمنزلة اسم واحد"[1].

أما المبرد فهو يرى أنهما معربان وليسا مبنيين مع (لا) . وحجته في ذلك "أن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا ، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد"[2].

وتظهر ثمرة الخلاف في نحو (لا بنين كرامًا لكم) فعند المبرد لا يجوز بناء الصفة على الفتح لأن الموصوف معرب فلا بدّ أن يكون معربًا مثله ، وعند الجمهور يجوز لتركيبه مع اسم (لا) كتركيب خمسة عشر[3]. قال سيبويه: "اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نوّنت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام ، وإن شئت لم تنوّن وذلك قولك: (لا غلامَ ظريفًا لك) و (لا غلامَ ظريفَ لك).

فأما الذين نوّنوا فإنهم جعلوا الاسم و(لا) بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي.

وأما الذين قالوا: (لا غلامَ ظريفَ لك) فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد"[4].

" والذي يبدو لي أن لكل تعبير معنى . . . أما البناء فهو ــ كما قال النحاة ــ أن الصفة والموصوف أصبحتا كالكلمة الواحدة وقد وقع النفي عليهما معًا. فالمنفي في قولنا: (لا رجلَ ظريفَ) ــ كما يقول الرضي ــ هو الظرافة لا الرجل، فكأن (لا) دخلت عليه فكأنك قلت: (لا ظريفَ).

فالنفي هو لاستغراق الرجل المتصف بهذه الصفة لا للرجل على وجه العموم ، فكأنه قال: لا من رجلٍ لا من ظريف.

وأما النصب . . . فعلى تقدير فعل محذوف . فإن قلت: (لا رجلَ ظريفًا) كان التقدير: لا رجلَ أعني ظريفًا أي نفيت جنس الرجال على وجه العموم أولاً ثم بدا لك أن تبين للمخاطب أن ذلك ليس على وجه العموم فاستأنفت إخبارًا ثانيًا فقلت: (أعني ظريفًا)، وجملة (أعني) استئنافية لا محل لها من الإعراب"[5].

ثانيًا ــ الخلاف في الحكم النحوي وأثره في المعنى:

---

[1] الكتاب ٢/٢٨٣.

[2] المقتضب ٤/٣٦٦.

[3] ينظر حاشية الصبان ٢/٨ ، وحاشية الخضري ١/٣٢١.

[4] الكتاب ٢/٢٨٨ ــ ٢٨٩.

[5] معاني النحو ١/٤١٢ ــ ٤١٣.

للخلاف في الحكم النحوي أثر كبير ومهم في المعنى. ويظهر هذا الأثر في صور متعددة ، منها أن الخلاف قد يكـون أثره في اتساع المعنى. مثال ذلك مسألة اجتماع الاسم واللقب. فمن المعروف أنه إذا اجتمع الاسم واللقب وكانـا مفـردين أو أولهما مفردًا ولم يمنع مانع من الإضافة وجبت إضافة الاسم إلى اللقب عند جمهور البصريين[1]، فتقول فيمن اسمه (سعيد) ولقبه (كرز) مثلاً: (هذا سعيدُ كرزٍ) و (رأيت سعيدَ كرزٍ) و (مررت بسعيدِ كرزٍ).

ويجوز عند الكوفيين مع الإضافة الإتباع والقطع إلى الرفع والنصب.

ويبدو أثر الخلاف في المعنى، فالأخذ برأي الكوفيين يوسع المعنى، وتوضيح ذلك "أن إضافة الاسم إلى اللقب تفيد أن الاسم لا يتعين تمامًا إلا بإضافته إلى لقبه، فهما معًا يعينان الاسم بصورة محددة. فقولك: (خالد قوسٍ) هو الذي يميز خالدًا من غيره الذي قد يشترك معه في الاسم، فكأنك قلت: صاحب هذا اللقب"[2].

فـإذا أضـفنا إلى هذا المعنى ما ذهب إليه الكوفيون من القطع والإتباع أفاد معنى جديدًا، فالقطع يفيد "أن المسـمى قـد اشتهر باللقب المذكور بحيث يعلمه كل أحد. فإذا قلت: (رأيت عليًا زينُ العابدين) علم من ذلك اشتهار علي بهذا اللقب شهرة لا تخفى على أحد . . .

وللقطع دلالة أخرى وهي الإشارة إلى معنى اللقب وهو المدح أو الذم، فإذا قلت: (أقبل خالدٌ سيفَ الله) لم تـرد تعريف العلم أو تخصيصه بل الإشارة إلى مدحه أيضًا"[3]. جاء في (شرح الكافية) للرضي أن قطع اللقب إلى الرفع أو النصب إنما هو لكونه متضمنًا للمدح والذم[4].

وأما الإتباع فيراد منه تمام التوضيح والتعيين، فقد لا يتضح العلم ويتميز من شخص آخر إلا بلقبه، وفي هذه الحال لا يصح قطعه[5].

* * *

ومن الأحكام التي للخلاف فيها أثر في المعنى مسألة (تقديم الخبر المفرد على المبتدأ) ، حيث لا يجيز الكوفيون تقديم الخبر المفرد على المبتدأ في نحو (قائم زيد ، وذاهب عمرو) في حين يجيز البصريون ذلك[6].

وعلى مذهب الكوفيين فإنّ (زيدًا) في (قائم زيد) فاعل سدّ مسدّ الخبر. ومثله (عمرو) في (ذاهب عمرو) لأنهم لا يشترطون اعتماد الوصف على النفي أو الاستفهام[7].

(1) ينظر سيبويه ٣/٢٩٤ ــ ٢٩٥ ، وشرح الكافية ٣/٣٤٣.

(2) معاني النحو ١/٧٩.

(3) معاني النحو ١/٨١.

(4) ينظر الكافية ٢/٣٤٥ ، ٣/٣٤٣.

(5) ينظر معاني النحو ١/٨٢.

(6) ينظر الإنصاف ١/٦٥ (م:٩).

(7) ينظر حاشية الصبان ١/١٩٢ ، وشرح التصريح ١/١٩٥.

ولهذا الخلاف أثر في المعنى ، فإذا أخذنا برأي البصريين فهذا يعني أننا قدّمنا الخبر على المبتدأ لغرض من أغراض التقديم كالتخصيص نحو (قائم زيد)،والافتخار نحو (تميميٌّ أنا)،والتفاؤل والتشاؤم نحو (ناجح زيد) و (مقتول إبراهيم) إلى غير ذلك من أغراض التقديم الكثيرة[1].

وإذا أخذنا برأي الكوفيين فهذا يعني أنها جملة تتألف من مسند ومسند إليه، لأن اسم الفاعل مسند إلى الاسم المرفوع بعدها، فهو "تعبير أشبه شيء بالتعبير الفعلي، فهو يشبه (قام زيد) و (يقوم زيد) إلا أنه عدل به من الفعل إلى الاسم للدلالة على الثبوت"[2].

* * *

وقد يظهر أثر الخلاف في الاستعمال اللغوي من حيث ضيقه أو سعته ويظهر أثره كذلك في المعنى. مثال ذلك اختلاف النحاة فيما ينوب عن الفاعل، حيث يذكر جمهور النحاة أنه إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين للمجهول وكان من باب (أعطى) جاز إقامة الأول مقام الفاعل وجاز إقامة الثاني نحو (أُعطيَ محمدٌ دينارًا) و(أُعطيَ دينارٌ محمدًا) إلا إذا حصل لبس فإنه عند ذاك يتعين إقامة المفعول الأول نحو (أعطيتُ زيدًا عمرًا) فيقال: (أُعطيَ زيدٌ عمرًا).

وذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعيّن إقامة الأول فتقول: (أُعطي زيدٌ درهمًا) ولا يجوز عندهم إقامة الثاني، فلا تقول: (أُعطيَ درهمٌ زيدًا)[3].

إن الأخذ برأي الكوفيين يؤدي إلى تضييق الاستعمال وعدم سعته. كما أن الأخذ برأيهم يؤدي إلى حجر معنى يمكن أن يؤدّيه القول بجواز إقامة أيٍّ من المفعولين مقام الفاعل كما ذهب إلى ذلك الجمهور. وبيان ذلك "أنك تُقيم مقام الفاعل ما كان أَوْلى بالعناية والاهتمام، فإذا قلت مثلاً: (أُعطيَ محمدٌ دينارًا) كان اهتمامك منصبًا على (محمد) والحديث يدور عنه . وإذا قلت: (أُعطيَ دينارٌ محمدًا) كان الحديث منصبًا على الدينار ، وذلك كأن يكون قليلاً أو كثيرًا أو لغير ذلك"[4].

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أنه إذا كان في الكلام مفعول به ومصدر وظرف وجارّ ومجرور تعيّن إنابة المفعول به مناب الفاعل نحو (ضُرِب خالدٌ ضربًا شديدًا أمام القاضي) ولا يجوز إنابة غيره منابه، فلا تقول: (ضُرِب خالدًا في بيته).

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده فتقول: (ضُرِب ضربٌ شديدٌ زيدًا) واحتجوا لذلك بقراءة أبي جعفر: (ليُجزى قومًا بما كانوا يكسبون ــ الجاثية ١٤)[5].

---

[1] ينظر معاني النحو١/١٦١ ــ ١٦٤.

[2] معاني النحو١/١٨٠.

[3] ينظر شرح ابن عقيل١/٣٨٩ ــ ٣٩٠، وشرح التصريح١/٢٩٢ ، وشرح الأشموني٢/٦٨ ــ ٦٩.

[4] معاني النحو٢/٥٠٠.

[5] ينظر شرح ابن عقيل١/٣٨٨ ، وشرح التصريح١/٢٩٠ ــ ٢٩١.

والأخذ برأي الكوفيين في هذه المسألة يوسّع المعنى، وبيان ذلك أن الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام مفعولاً أو غيره[1]. فإذا أردت أن تبني العبارة (ضربوا خالدًا ضربًا شديدًا يوم الخميس) للمجهول ، وكان المقصود الأصلي بيان المضروب قلت: (ضُربَ خالدٌ ضربًا شديدًا يوم الخميس).

وإذا كان الأهم الضرب (أي الحدث) أنيب مناب الفاعل مع وجود المفعول فتقول: (ضُرِب ضربٌ شديدٌ خالدًا يوم الخميس)[2].

وإذا كان الأهم اليوم الذي حصل فيه ضرب خالد أقمته مقام الفاعل فقلت: (ضُرِب يومُ الخميس خالدًا ضربًا شديدًا) . . . وهكذا.

ولا نجد هذه المعاني عند الأخذ برأي الجمهور.

* * *

ومن ذلك اختلاف النحاة في معاني حروف الجر، وأساس الخلاف بينهم هو مسألة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، فقد ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فقد تأتي (من) بمعنى (على) كقوله تعالى: (**ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا ــ الأنبياء ٧٧**) ، وقد تأتي (الباء) بمعنى (عن) كقوله تعالى: (**سأل سائل بعذاب واقع ــ المعارج١**)، وقد تأتي (على) بمعنى (في) كقوله تعالى: (**ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها ــ القصص١٥**) . . . إلى غير ذلك.

وذهب جمهور البصريين إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شذوذًا، أما قياسًا فلا، وما أوهم من ذلك فهو مؤوّل إما على التضمين أو على المجاز. مثال ذلك قوله تعالى: (**ولأصلبنكم في جذوع النخل ــ طه٧١**)،فالكوفيون ذهبوا إلى أن (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون إلى أنها ليست بمعنى (على)، ولكن شبّه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء، فهو من باب المجاز كما سنبين ذلك.

ولهذا الخلاف أثر في المعنى، ويظهر هذا الأثر جليًا في القرآن الكريم، فإذا ذهبنا إلى أن حرف الجر في الآية بمعنى حرف جر آخر فإن معنى الآية يختلف عما إذا ذهبنا مذهب البصريين في أن حرف الجر باقٍ على أصل معناه، وأن معنى الآية إما على التضمين أو على المجاز.

وسأختار نماذج من حروف الجر لنرى مدى تأثر المعنى إذا ذهبنا إلى أنها بمعنى حرف جر آخر، أو أنها باقية على معناها.

فالأصل في (إلى) مثلاً أن تكون لانتهاء الغاية، تقول: (جئت إليك) أي نهاية مجيئي إليك. جاء في (كتاب سيبويه): "وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: (من كذا إلى كذا)"[3].

---

[1] ينظر حاشية الصبان٢/٦٨ ، وحاشية الخضري١/٣٨٩.

[2] ينظر حاشية الصبان٢/٦٨.

[3] سيبويه٤/٢٣١.

وجاء في (المقتضب): ‘‘وأما (إلى) فإنما هي للمنتهى، ألا ترى أنك تقول: (ذهبت إلى زيد) و (سرت إلى عبد الله) و (وكلتك إلى الله)’’[1].

وقد ذهب الكوفيون و الأخفش إلى أن (إلى) تأتي بمعنى (مع) محتجين بقوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام: (من أنصاري إلى الله ــ الصف١٤) فقد ذهبوا إلى أن معنى الآية: من أنصاري مع الله ؟[2] أي: من يضيف نصرته إلى نصرة الله ؟ أي أن يتصاحبا في نصرتي.

في حين ذهب القسمُ الآخر إلى أن (إلى) بمعنى الانتهاء، وعلى هذا يكون معنى الآية: من أنصاري حتى ننتهي إلى الله ؟ فعيسى عليه السلام جعل الله غايته، ويريد أنصارًا له يصل بهم إلى هذه الغاية والفرق واضح.

كما ذكر قسم من النحاة إلى أن (إلى) تأتي بمعنى (اللام)، وقد مثله ابن مالك بقوله تعالى: (والأمر إليك ــ النمل٣٣) فذكر أن معنى الآية: والأمر لك[3]، وإذا فسّرت باللام فسيكون المعنى على الاستحقاق كقوله تعالى: (لله الأمــر من قبل ومن بعد ــ الروم٣) وقوله: (إن الأمر كله لله ــ آل عمران١٥٤) وقوله: (بل لله الأمر جميعًا ــ الرعد٣١) وقوله: (يوم لا تملك نفس لنفس شيئا والأمر يومئذ لله ــ الانفطار١٩).

وأمــا المعنى عند إبقائها على أصلها من انتهاء الغاية ــ كما ذهب إلى ذلك قسم من النحاة ــ فهو أن الأمر منتــه إلــيك[4]، بمعنى أننا لن نبتّ بهذا الأمر حتى ينتهي الأمر إليك فتبتّين أنت فيه، وهذا كقوله تعالى: (وإلى الله تــرجع الأمور ــ البقرة٢٠١، الأنفال٤٤) والمعنى: أن الأمور منتهية في رجوعها إلى الله، وكقوله تعالى: (فأمره إلى الله ــ البقرة٢٧٥) وقولــه: (إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون ــ الأنعام١٥٩) ومن الواضح أن المقصود هو أن أمرهم منته إلى الله، وهذا في يوم القيامة.

وذهب بعض النحاة إلى أن (إلى) تكون بمعنى (في)، وجعلوا منه قول الشاعر:

فلا تتركنّي بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطليّ به القار أجرب

أي: في الناس[5].

وأبقاها أكثر النحاة على بابها على تضمين (مطليّ) معنى: مبغّض إلى الناس[6]. جاء في (شرح الرضي على الكافية): ‘‘والظاهر أنها بمعناها، وذلك لأن معنى (مطليّ به القار أجرب): مكرّه مبغّض، والتكريه يعدّى بـــ (إلى)، قال تعالى: (وكرّه إليكم الكفر)[7] حملاً على التحبيب المضمّن معنى الإمالة ، قال تعالى: (حبّب إليكم الإيمان) ’’[8].

---

(1) المقتضب٤/١٣٩.

(2) ينظر معاني القرآن للأخفش١/٢٠٥ ، ٣١٧ ، ومعاني القرآن للفراء١/٢١٨ ، ومغني اللبيب١/١٠٤.

(3) الجنى الداني٣٧٤.

(4) الجنى الداني٣٧٤.

(5) مغني اللبيب١/١٠٥.

(6) الجنى الداني٣٧٥.

(7) الحجرات٨.

(8) شرح الكافية٤/٢٧٥

وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي الفرق بين القولين فقال: "إن هناك فرقًا بين قولك: (كأنني في الناس مطليّ به القار أجرب) وقولك: (كأنني إلى الناس مطليّ به القار أجرب) فـ (في) لا تدل إلا على أنه بينهم على هذه الحال. أما الثانية فمعناها أنني أبدو إليهم كأنني كذلك وينظرون إليّ كأنني كذلك، ففيها معنى النفرة.

فأنت تقول: (هي فيهن فحمة) بمعنى أنها بينهن كالفحمة وليس فيه أنهنّ يبغضنها. فإذا قلت: (هي إليهن فحمة) كان المعنى أنها تبدو لهن كالفحمة أي يرينها غير جميلة، أو بمعنى أنها بالنسبة إليهن كالفحمة، أي إذا قيست إليهن كانت كالفحمة"[1].

* * *

والأصل في (على) أن تكون للاستعلاء حقيقيًا أم مجازيًا، فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: (هو على الجبل) و (حمله على ظهره)، ومن الاستعلاء المجازي قولهم: (عليه دين) كأن الدين علاه وركبه، ولذا تقول العرب: ((ركبتني الديون))[2].

وذكروا أنها تأتي للمصاحبة كـ(مع) محتجين بقوله تعالى: (**وآتى المال على حبه ــ البقرة١٧٧**)، أي مع حبه المال ينفق منه. وذهب بعضهم إلى أنها للاستعلاء، بمعنى أنه مستعلٍ على حبه.

وللموافقة (من)، وجعلوا منه قوله تعالى: (**إذا اكتالوا على الناس يستوفون ــ المطففين٢**)، وقيل: بل هو متضمن معنى التسلط على الناس والتحكم، أي: تسلطوا عليهم بالاكتيال[3].

* * *

و(عن) تفيد المجاوزة، ومعنى المجاوزة: الابتعاد، تقول: (انصرف عنه) أي تركه، بخلاف (انصرف إليه) فإن معناه: ذهب إليه.

وذكروا أنها تأتي للاستعلاء نحو قوله تعالى: (**ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه ــ محمد٣٨**) أي على نفسه[4]. ويكون المعنى بهذا التفسير أن عاقبة بخله تعود عليه. وقيل: بل هي على بابها، والمعنى أنه يبخل منصرفًا عن نفسه، أي منصرفًا عن مصلحة نفسه مبتعدًا عنها[5].

وذكروا أنها تأتي مرادفة (بعد) نحو قوله تعالى: (**يحرفون الكلم عن مواضعه ــ النساء٤٦**) بدليل قوله في مكان آخر: (**يحرفون الكلم من بعد مواضعه ــ المائدة٤١**)[6].

---

[1] معاني النحو٣/١٧ ــ ١٨.

[2] ينظر شرح الكافية٤/٣٣٢.

[3] ينظر شرح الكافية٤/٣٤٥.

[4] مغني اللبيب١/١٩٦.

[5] معاني النحو٣/٥٣.

[6] مغني اللبيب١/١٩٧.

وإذا فسرنا (عن) بـ (بعد) فإنه لا يتبين لنا سبب التخصيص، في حين يوجد فرق بين (عن) و (بعد) الظرفية يبينه الخطيب الإسكافي في قوله: إن (بعد) "قد تكون لما تأخر زمانه عن زمانه بأزمنة كثيرة وبزمن واحد، و (عن) لما جاوز الشيء إلى غيره ملاصقًا زمنه لزمنه"[1].

وقد بين ابن الزبير سبب تخصيص كل آية بما وردت فيه بناءً على الفرق الذي ذكره الخطيب فقال: "إن الآية الأولى تضمنت إخبار الله سبحانه لنبيه عليه السلام بمرتكب من تقدم من كفار بني إسرائيل حين أخذ عليهم الميثاق . . .

وأما الآية الثانية فتعريف له عليه السلام بأحوال معاصريه منهم . . . فلما كان هذا إخبارًا بحال خلفهم، والأول إخبارًا بحال سلفهم ناسب حال الأولين ذكر ما تناولوه بأنفسهم وباشروه من التحريف والتبديل فقيل: (يحرفون الكلم عن مواضعه) فهم المزيلون لما خوطبوا به عما أريد به. لم يتقدمهم في ذلك غيرهم"[2].

وجاء في (البرهان) للكرماني أن سبب التخصيص هو أن الآية "الأولى في أوائل اليهود والثانية فيمن كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، أي حرّفوها بعد أن وضعها الله مواضعها وعرفوها وعملوا بها زمانًا"[3].

* * *

و (في) تفيد الظرفية مكانية أو زمانية، فمن الظرفية المكانية قولك: (الدراهم في الكيس) ومن الظرفية الزمانية قولك: (جئت في يوم الجمعة).

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنها تأتي بمعنى (على) كما في قوله تعالى: **(ولأصلبنكم في جذوع النخل ــ ٧١)**.

جاء في (معاني القرآن) للأخفش: "وكما كانت (في) في معنى (على) نحو **(في جذوع النخل)** يقول: (على جذوع النخل). وزعم يونس أن العرب تقول: (نزلت في أبيك) تريد (عليه) "[4].

وذهب بعضهم الآخر إلى أنها ليست بمعنى (على) في هذه الآية، وإنما هي باقية على أصلها، وذلك لأن "الجذوع إذا أحاطت دخلت (في) لأنها للوعاء. يقال: (فلان في النخل) أي قد أحاط به"[5].

وجاء في (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج: "وأما قوله: **(ولأصلبنكم في جذوع النخل)** فليس (في) بمعنى (على) وإنما هو على بابه، لأن المصلوب في الجذع، والجذع وعاء له"[6].

---

(١) درة التنزيل ٤٨.

(٢) ملاك التأويل ١/٢٤٣ ــ ٢٤٤.

(٣) البرهان ٥٦.

(٤) معاني القرآن ١/٢٠٥ ، وينظر ١/٤٦.

(٥) الكامل ٣/٨٢٣.

(٦) إعراب القرآن ٣/٨٠٦.

"وتوضيح ذلك أن تهديد فرعون السحرة بالعذاب بقوله: **(ولأصلبنكم في جذوع النخل)** أشد من تهديده لهم بما لو قال: (ولأصلبنكم على جذوع النخل)، لأن معنى العبارة الأولى أنه سيبالغ في صلبهم على جذوع النخل حتى يصير الجذع للمصلوب كالقبر للمقبور، وهذا المعنى لا يكون في العبارة الثانية"[1].

*　　*　　*

وذكروا أن (اللام) تأتي بمعنى (إلى) محتجين على ذلك بقوله تعالى: **(بأن ربك أوحى لها ــ الزلزلة٥)** فقالوا: إن المعنى: بأن ربك أوحى إليها[2]. وقد تجد من الاستعمال القرآني ما يؤيد تفسيرهم نحو قوله تعالى: **(وأوحى ربك إلى النحل ــ النحل٦٨)**. كما جعلوا من ذلك قوله تعالى: **(كل يجري لأجل مسمى ــ فاطر١٣، الزمر٥)** فقالوا: إن اللام في (لأجل) بمعنى (إلى) بدليل قوله تعالى في موطن آخر: **(كل يجري إلى أجل مسمى ــ لقمان٢٩)**.

والحق أنه لا يمكن أن نفسر اللام بــ(إلى) في آية الرعد، لأن تفسيرها بــ(إلى) يعني أن الآيتين بمعنى واحد وليس هناك سبب للتخصيص، علمًا بأن هناك فرقًا معنويًا بين الآيتين.

فقد ذكر النحاة أن الأصل في (إلى) أن يكون لانتهاء الغاية، وأما اللام فمن معانيها التعليل[3]. وبذا نجد أن الخطيب الإسكافي يذكر الفرق بين قوله تعالى: **(إلى أجل)** وقوله: **(لأجل)** فيقول: "إن معنى قوله: **(يجري لأجل مسمى)** يجري لبلوغ أجل مسمى، وقوله: **(يجري إلى أجل)** معناه: لا يزال جاريًا حتى ينتهي إلى آخر جريه المسمى له"[4].

ومعنى كلامه هذا أن معنى قوله: **(يجري إلى أجل)** أي: كلٌ يجري حتى ينتهي إلى الأجل المسمى له، ومعنى قوله: **(لأجل)** أي من أجل أن يبلغ أجلاً مسمى، أي من أجل هذه العلة.

ثم بين سبب تخصيص كل آية بالحرف الذي وردت فيه فقال: "وإنما خص ما في سورة لقمان بــ(إلى) التي للانتهاء واللام تؤدي نحو معناها لأنها تدل على جريها لبلوغ الأجل المسمى، لأن الآيات التي تكتنفها آيات منبهة على النهاية والحشر والإعادة، فقبلها **(ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة)**{ **لقمان٢٨**} وبعدها **(يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يومًا لا يجزي والد عن ولده)**{ **لقمان٣٣**} فكان المعنى: كل يجري إلى ذلك الوقت، وهو الوقت الذي تكوّر فيه الشمس وتنكدر فيه النجوم كما أخبر الله تعالى.

وسائر المواضع التي ذكرت فيها اللام إنما هي في الإخبار عن ابتداء الخلق وهو قوله: **(خلق السماوات والأرض بالحق يكوّر الليل على النهار ويكوّر النهار على الليل وسخر الشمس والقمر كلٌ يجري لأجل مسمى ألا هو العزيز الغفار. خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها)**{ **الزمر ٥ ــ ٦**} فالآيات التي تكتنفها في ذكر ابتداء خلق السماوات والأرض وابتداء جري الكواكب، وهي إذ ذاك تجري لبلوغ الغاية، وكذلك قوله في

---

[1] الحجج النحوية١٢٢ ــ ١٢٣.

[2] ينظر مغني اللبيب١/٢٨٠.

[3] ينظر جواهر الأدب٣٢ ، والجنى الداني٤٤١.

[4] درة التنزيل٣٧٤.

سورة الملائكة[1] إنما هو في ذكر النعم التي بدأ بها في البر والبحر إذ يقول: (وما يستوي البحران) إلى قوله: (ولعلكم تشكرون. يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمى ذلكم الله ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير){ فاطر ١٢ ــ ١٣} فاختصّ ما عند ذكر النهاية بحرفها، واختصّ ما عند الابتداء بالحرف الدال على العلة التي يقع الفعل من أجلها"[2].

ونكتفي بهذا القدر ولا داعي لسرد المزيد من الأمثلة.

تبين مما سبق أن الأَوْلى أن تبقى حروف الجر على معانيها وألاّ ينوب بعضها عن بعض وخاصة في القرآن الكريم . لأن ذلك يؤثر على معنى الآية، وما أوهم من ذلك فهو مؤول إما على التضمين أو المجاز.

* * *

ومن ذلك مسألة (الإتباع على محل المضاف إليه) حيث ذهب قسم من النحاة إلى أنه يجوز الإتباع على محل ما أضيف إليه المصدر أو على لفظه. فمثلاً يصح أن تقول: (عجبت من إكرام خالدٍ ومحمدٍ) أو (ومحمدًا) ، و(ساءني إساءة خالدٍ الكريمِ) أو (الكريمَ) . قال ابن مالك:

وبعد جره الذي أضيف لـه كمّل بنصب أو برفع عمله[3]

وذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل بل على التقدير. جاء في (الكتاب): "وتقول: (عجبت من ضرب زيدٍ وعمروٍ) إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل. ومن قال: (هذا ضارب زيدٍ وعمرًا) قال: (عجبت له من ضرب زيدٍ وعمرًا) كأنه أضمر (ويضرب عمرًا) أو (وضرب عمرًا)"[4].

"وخلاصة الأمر أنه يجوز العطف على غير اللفظ على كلا الرأيين، إلا أنه على مذهب سيبويه يكون بتقدير محذوف، وعلى غير مذهبه يكون العطف على المحل. فعلى مذهب سيبويه وغيره يصح أن تقول: (ساءني ضربُ محمدٍ وعمرًا)"[5].

وأثر الخلاف يتضح في دلالة الجملة ، فـ"الغرض من الإتباع على المحل إيضاح الفاعل من المفعول فتقول: (عجبت من إكرام خالدٍ اللئيمَ أو اللئيمُ) فرفع اللئيم يدل على أن خالدًا فاعل في الأصل ، ونصبه يدل على أنه مفعول به.

وتقول: (أعجبني إكرام خالدٍ أخوك أو أخاك) على البدل للغرض نفسه، وكذلك (عجبت من ضرب زيدٍ وخالدًا أو خالدٌ).

---

(1) أي سورة فاطر.

(2) درة التنزيل ٢٠٩.

(3) ينظر شرح ابن عقيل ٢/٥٥ ــ ٥٦ ، وشرح التصريح ٢/٦٤ ــ ٦٥.

(4) الكتاب ١/١٩١.

(5) شرح المفصل ٦/٦٥ ــ ٦٦.

ومقتضى ما ذهب إليه سيبويه أن الدلالة تختلف من وجه آخر، وذلك أنه يقدّر فعلاً محذوفًا والفعل يدل على الحـــدوث ، بخـــلاف الاسم الذي يدل على الثبوت. فإن قولك: (عجبت من ضرب زيدٍ وعمرٍو) يدل على أن الضرب لهما واحد من حيث الدلالة على الثبوت.

وأمـــا قولـــك: (عجبـــت من ضرب زيدٍ وعمرًا) فإن قدّرته (وأن يضرب عمرًا) كان الضرب لعمرو في الاستقبال، وإن قدّرته (وأنْ ضرب عمرًا) كان الضرب له في الماضي، بخلاف (عجبت من ضرب زيدٍ) فإنه ليس نصًا على زمن بعينه، بل هو يحتمل ذلك كما يحتمل الاستمرار والثبوت"[1].

ثالثًا ــ الخلاف في الحكم النحوي وأثره في أحكام نحوية أخرى وإعرابات:

قـــد نقف على أحكام نحوية وقع فيها الخلاف ، ويظهر أثر هذا الخلاف في حكم نحوي آخر أو في إعراب ، مثال ذلك اختلافهم في مسألة (تقديم الفاعل على الفعل) حيث ذهب جمهور النحاة إلى وجوب تأخير الفاعل عن رافعه ــ وهو الفعل أو شبهه ــ وأنه لا يصح تقديمه عليه نحو (سافر الزيدان ، ومحمد مسافرٌ أخواه ، وقام خالدٌ). ولا يجـــوز تقديمـــه على رافعه، فلا تقول: (الزيدان سافر) ولا (محمد أخواه مسافر)، ولا (خالد قام) على أن يكون (خالد) فاعلاً مقدّمًا، بل على أن يكون مبتدأً والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير (خالد قام هو)[2].

وأجـــاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل، فقولك: (محمد سافر) : (محمد) فيه مبتدأ على رأي البصريين والكوفيين . ويجوز أيضًا أن يكون فاعلاً على رأي الكوفيين.

" إن الـــنظرة الأولى توحي بصحة إعراب ما تقدم فاعلاً في نحو (محمد سافر) إذ هو الذي قام بالفعل ، ولا داعي لأن نعربه مبتدأً ثم نقدّر ضميرًا مستترًا للفعل (سافر) يعود على (محمد) يكون فاعلاً له"[3].

ولعـــل هذا ما جعل بعض النحاة من القدماء والمحدثين يجيزون تقديم الفاعل على فعله . فمن القدماء اعترض ابن مضاء القرطبي على تقدير ضمائر مستترة في الأفعال تعود على المبتدأ فقال: " فإن قيل: فما تقول في مثل: (زيدٌ قـــام) إذ قـــالوا : إن في (قام) ضميرًا فاعلاً وليس داعٍ يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : الفاعل لا يتقدم ولا بد للفاعل من فعل . . . فإذا قيل: (زيدٌ قام) ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء ، لأنه لا زيادة فيه"[4].

ومـــن المحدثـــين ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن الفاعل يصح تقديمه على الفعل مؤيدًا في ذلك مذهب الكوفـــيين فقال: "فأول ذلك أنهم يقولون إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل لا يتقدمه بحال، أما المبتدأ فإن أصله التقديم وربما جاء متأخرًا، فللمبتدأ من الحرية في الجملة ما ليس للفاعل.

---

[1] معاني النحو٣/١٦٢.

[2] ينظر المقتضب٤/١٢٨ ، والأصول في النحو٢/٢٣٧.

[3] تحقيقات نحوية ٩٧.

[4] الرد على النحاة١٠٣.

هذا حكم النحاة أو جمهورهم ، أما الأسلوب العربي فإنك تقول: (ظهر الحق) و (الحق ظهر) تقدّم المسند إليه أو تؤخره، وكلا الكلامين عربي سائغ مقبول عند النحاة جميعًا، ولكن النحاة ـــ والبصريين خاصة ـــ يحرّمون أن يتقدم لفظ (الحق) في (ظهر الحق) وهو فاعل، كما يحرّمون أن يتأخر المبتدأ من (الحق ظهر) وهو مبتدأ. فالحكم إذن نحـــوي صناعي لا أثر له في الكلام، وليس مما يصحّح به أسلوب أو يزيّف ، وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة لا يعنينا أن نلتزمه، بل نحب أن نتحرر منه.

والعربيـــة في هذا أن الاسم المتحدث عنه أو (المسند إليه) يتقدم على المسند ويتأخر عنه، سواء كان المسند اسمًا أو فعلاً. وهذا أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها"[1].

وقـــد ذهب مذهبه الدكتور مهدي المخزومي فقال: "إن كلاً من قولنا: (طلع البدر) و (البدر طلع) جملة فعلية، أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح وليس لنا فيه خلاف مع القدماء، وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغيّر من طبيعة الجملة، لأنه إنما يقدّم للاهتمام به.

إن القول بأن جملة (البدر طلع) فعلية يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة أنفسهم فيها . . .

فجملـــة (الـــبدر طلع) هي الجملة الفعلية (طلع البدر) نفسها ولم يطرأ عليها تغيير سوى تقديم المسند إليه الذي نسميه في الجملة الفعلية فاعلاً . . .

إن القـــول بـــأن جملـــة (البدر طلع) فعلية يبعدنا عن هذه التأويلات والتقديرات التي لا طائل تحتها ، لأن اعتـــبارها فعلية يجعل (البدر) فاعلاً تقدم أو تأخر، وليس بممتنع أن يتقدم الفاعل ـــ كما تصور النحاة المناطقة ـــ وخاصة إذا عرفنا أن الكوفيين كانوا يذهبون إلى جواز تقدّم الفاعل . . .

فاعتـــبار (الـــبدر) فاعلاً وهو مقدّم يغنينا عن تقدير ضمير ويغنينا عن كل تقدير وتأويل إذا اقترنت الجملة بأداة شرط، لأن الجملة ما تزال فعلية وإن تقدم المسند إليه فيها"[2].

وتظهر ثمرة الخلاف فيما يأتي:

ـــ إن الأخـــذ برأي الكوفيين يقتضي خلوّ الفعل من الضمير، فتقول على مذهبهم: (الرجلان سافر) و (الرجال سافر).

وعـــلى مذهـــب البصريين يجب أن تقول: (الرجلان سافرا) و (الرجال سافروا) فتأتي بألف الاثنين وواو الجماعة في الفعل ويكونان هما الفاعلين[3].

---

(1) إحياء النحو ٥٥ ـــ ٥٦.

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه٤٢ ـــ ٤٤، وينظر صفحة٧٣.

(3) ينظر الأصول في النحو٢/٢٣٧ ، وشرح ابن عقيل١/٣٦٤ ، وارتشاف الضرب٣/١٣٢٠.

"ثم كـيف نعرب نحو (الرجلان سافرا) و (الرجال سافروا) أنعرب الاسم المتقدم فاعلاً ونعرب الضمير المـتأخر فـاعلاً أيضـا، أم نعرب الاسم المتقدم مبتدأ والضمير المتأخر فاعلاً ؟ أم نعرب الاسم المتقدم فاعلاً وهذه اللواحق حروفًا دالّة على التثنية والجمع ؟ . . .

علمًا بأن الكوفيين لا يختلفون عن غيرهم من النحاة في عدّ هذه اللواحق أسماءً لا حروفًا "[1].

ـ إذا أخذنـا بـرأي الكوفيين فإن هذا يؤدي إلى جواز أن يرفع الفعل فاعلين في نحو قولك: (عبد الله قام أبوه) بخلاف رأي الجمهور فإنه لا يؤدي إلى ذلك[2].

ـ إن القول برأي الكوفيين يؤدي إلى إلغاء صدارة أدوات الاستفهام والنفي وغيرهما من الأدوات التي لها الصدارة في نحو قولك: (عبد الله هل قام ؟) فعلى رأي الكوفيين يجوز أن يعمل ما بعد أداة الاستفهام فيما قبلها على أنه فاعل له. ونحوه قولك: (عبد الله ما قام) و (عبد الله إنْ يحضرْ أحضرْ معه) و (عبد الله أن يسافرَ خيرٌ له) ونحو ذلك.

والقول برأي البصريين يؤدي إلى احتفاظ هذه الأدوات بصدارتها[3].

ـ ويظهـر أثر الخلاف أيضًا بدلالة التقديم والتأخير، فأنت تقول: (حضر الطلاب) ثم تقول: (الطلاب حضروا) فلـو كـان العمل واحدًا عند التقديم والتأخير ما اختلف التعبيران. جاء في (المقتضب): "ومن ذلك أنك تقول: (ذهب أخواك) ثم تقول: (أخواك ذهبا) فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدّمًا لكان موحّدًا"[4].

ـ يذكـر الدكتور فاضل السامرائي إشكالات عدة في إعراب الاسم المقدّم فاعلاً "منها أنك إذا أعربت (محمدًا) فـاعلاً في (محمـد سافر) فإنك قد تدخل على الجملة (إنّ) فتنصب (محمدًا) فتقول: (إنّ محمدًا سافر) فماذا تعرب محمدًا؟ أتعربه فاعلاً منصوبًا أم تعربه اسم (إنّ) وإذا أعربته اسم (إنّ) فأين فاعل (سافر) ؟ إنك ستضطر إلى تقدير ضمير يعود على محمد فتقع فيما فررت منه.

وتقول أيضًا: (رأيت محمدًا يشتغل) فماذا تعرب (محمدًا) أتعربه مفعولاً لرأيت وفاعلاً ليشتغل؟ ويا ترى ماذا سـيكون الفاعل أيكون مرفوعًا أم منصوبًا؟ أيكون فضلة أم عمدة ؟ وإذا أعربته مفعولاً لرأيت ـ وهو كذلك ـ فأين يكون فاعل (يشتغل) ؟ . . .

وتقـول أيضًا: (نظرت إلى عبد الله يشتغل) و (مررت بعبد الله يشتغل) فكيف تعرب (عبد الله) أتعربه مجرورًا بحرف الجر أم فاعلاً ؟ وعلى هذا ماذا سيكون حكم الفاعل في الإعراب أهو الرفع أم النصب أم الجر؟ وماذا سوف يكون موقعه في الجملة أعمدة هو أم فضلة ؟ أم كل ذاك ؟

وتقول أيضًا: (جاء عبد الله يركض) فيا ترى أيكون (عبد الله) فاعلاً للفعلين معًا أم لواحد منهما؟

إلى غير ذلك من الإشكالات"[1].

---

[1] تحقيقات نحوية ٩٧.

[2] الحجج النحوية ٧٤.

[3] الحجج النحوية ٧٤.

[4] المقتضب ٤/١٢٨

ومن ذلك مسألة (صياغة فعل التعجب من الفعل المتعدي) ، حيث اختلف البصريون والكوفيون في فعل التعجب إذا صيغ من فعل متعدٍّ هل يبقى على تعديته أو لا ؟

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل يبقى على تعديته ، وأما البصريون فقد رأوا أنه لا يبقى على تعديته.

وتظهر ثمرة الخلاف في نحو قولنا: (ما أضرب زيدًا لعمرو) فالفعل (ضرب) متعدٍّ في الأصل ، ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل إلى (فعُل) بضم العين فصار لازمًا ، فتعدّى بالهمزة إلى زيد ، وباللام إلى عمرو . هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باقٍ على تعديته ولم ينقل، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب[2].

* * *

ومن ذلك خلافهم في جواز وصف المنادى المفرد إذا كان نكرة مقصودة ، حيث إن الأكثرين على المنع "ذكر سيبويه عن يونس أنهم وصفوه بالمعرفة وأجرَوه مُجرى العلم المفرد في جواز رفع نعته ذي (أل) ونصبه ، فإن أضيف نعتُه فكنعت العلم إذا أضيف ، والتوكيد وعطف البيان كالنعت ، وعطف النسق المفرد يجوز فيه الرفع والنصب.

وزعم الأخفش أن تابع النكرة المقصودة من النعت والتوكيد لا يجوز فيه إلا الرفع فتقول: (يا رجل العاقل) و(يا رجال أجمعون). وزعم أيضًا في الأشهر من قوليه أن الاسم العلم المبني على الضم لا يجوز في نعته إلا النصب على الموضع ولا يتبع على اللفظ أصلاً ، وأن الحركة في (يا زيد العاقل) بالضم حركة إتباع لا حركة رفع.

وثمرة الخلاف تظهر في النعت المضاف بعد النعت المفرد ، فعلى مذهب الأخفش: يا زيد العاقل ذا الجمة ، لا يكون في (ذا الجمة) إلا النصب كان نعتًا للمنادى أو نعتًا للعاقل. ويفصّل على مذهب الجمهور فإن كان (ذو الجمة) نعتًا للعاقل رفعت ، وإن كان نعتًا للمنادى نصبت"[3].

---

(1) تحقيقات نحوية ٩٨ ــ ٩٩ ، وينظر ١٠٠ ــ ١٠٥ .

(2) شرح التصريح٢/١٠ ــ ١١ .

(3) ارتشاف الضرب٤/٢١٩٩.

قائمة المصادر

ـ الاحتجاج العقلي في النحو العربي ـ محمد جواد محمد سعيد الطريحي ـ رسالة ماجستير ـ الجامعة المستنصرية المحرم ١٤١٠هـ ـ آب١٩٨٩م.

ـ إحياء النحو ـ إبراهيم مصطفى ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة١٩٥٩م.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ أبو حيان الأندلسي ـ تحقيق رجب عثمان محمد ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ أسرار العربية ـ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ـ تحقيق الدكتور محمد بهجة البيطار ـ مطبعة الترقّي بدمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

ـ الأشباه والنظائر ـ جلال الدين السيوطي ـ جمعية دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد الدكن١٣١٧هـ.

ـ الأصول في النحو ـ أبو بكر بن السراج ـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، الجزء الأول في مطبعة النعمان النجف الأشرف ـ الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م. والجزء الثاني في مطبعة سلمان الأعظمي ـ بغداد ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

ـ إعراب القرآن المنسوب للزجاج ـ تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري ـ المطابع الأميرية ـ القاهرة١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ أبو البركات بن الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار إحياء التراث الإسلامي ـ الطبعة الرابعة ـ أبريل١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

ـ الإيضاح في علل النحو ـ أبو القاسم الزجاجي ـ تحقيق الدكتور مازن المبارك ـ دار النفائس ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

ـ الإيضاح في علوم البلاغة ـ جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت٧٣٩هـ) ـ تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر ـ مطبعة السنة المحمدية ـ القاهرة .

ـ البحر المحيط ـ أبو حيان الأندلسي ـ مكتبة ومطابع النصر الحديثة ـ الرياض.

ــ البرهان في توجيه متشابه القرآن ــ محمود بن حمزة الكرماني ــ تحقيق عبد القادر أحمد عطا ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .
ــ التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ــ أبو البقاء العكبري ــ تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ــ دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ــ الطبعة الأولى١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.
ــ تحقيقات نحوية ــ الدكتور فاضل السامرائي ــ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ــ الأردن ــ الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م.
ــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ــ أبو حيان الأندلسي ــ تحقيق الدكتور حسن هنداوي ــ دار القلم دمشق ــ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م.
ــ التعريفات ــ السيد علي بن محمد الجرجاني ــ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر١٣٥٧هـ ــ ١٩٣٨م.
ــ التيسير في القراءات السبع ــ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ــ تصحيح أوتوبرتزل ــ استانبول ــ مطبعة الدولة ١٩٣٠م.
ــ الجنى الداني في حروف المعاني ــ حسن بن قاسم المرادي ــ تحقيق الدكتور طه محسن ــ دار الكتب للطباعة والنشر ــ جامعة الموصل١٣٩٦هـ ــ ١٩٧٦م.
ــ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ــ محمد بن مصطفى الخضري ــ دار الكتب ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.
ــ حاشية الصبان على شرح الأشموني ــ محمد بن علي الصبان ــ دار الفكر.
ــ حاشية يس على شرح التصريح ــ يس بن زين الدين العليمي الحمصي ــ طبعت مع شرح التصريح ــ دار الفكر.
ــ الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ــ الدكتور محمد فاضل صالح السامرائي ــ دار عمار للنشر والتوزيع ــ عمان ــ الطبعة الأولى١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٤م.
ــ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ــ علاء الدين بن علي الأربلي ــ المطبعة الحيدرية ــ النجف ــ الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ ــ ١٩٧٠م.
ــ الخصائص ــ أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ــ تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ــ دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٧١هـ ــ ١٩٥٦م.
ــ دراسات نقدية في النحو العربي ــ الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب ــ نشر وتوزيع مؤسسة الصباح ــ الكويت.
ــ درة التنزيل وغرة التأويل ــ الخطيب الإسكافي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م.

ـ دلائل الإعجاز ـ عبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية والدكتور فايز الداية ـ دار قتيبة دمشق ـ الطبعة الأولى١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

ـ الرد على النحاة ـ ابن مضاء القرطبي ـ نشر وتحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م.

ـ السبعة في القراءات ـ ابن مجاهد ـ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف بمصر ـ الطبعة الثالثة١٩٨٨ م.

ـ شرح ابن عقيل ـ بهاء الدين عبد الله بن عقيل ـ تعليق تركي فرحان المصطفى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الأولى١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ شرح التسهيل ـ ابن مالك ـ تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ـ الجيزة ـ هجر للطباعة والنشر ـ الطبعة الأولى١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ شرح التسهيل ـ حسن بن قاسم المرادي ـ تحقيق وتقديم حسين تورال ـ رسالة ماجستير ـ جامعة بغداد ١٩٧١م.

ـ شرح التصريح على التوضيح ـ خالد الأزهري ـ دار الفكر.

ـ شرح جمل الزجاجي ـ ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ـ تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ـ بغداد وزارة الأوقاف ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ـ أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ـ تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٣م.

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى ـ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة بمصر ـ الطبعة الثانية عشرة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

ـ شرح كتاب سيبويه ـ أبو سعيد السيرافي ـ الجزء الأول ـ تحقيق وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب وصاحبيه ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ١٩٨٦م.

ـ شرح كافية ابن الحاجب ـ رضي الدين الإستراباذي ـ تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة الأولى١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ شرح المفصل ـ موفق الدين بن يعيش النحوي ـ إدارة الطباعة المنيرية بمصر .

ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل ـ أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ـ دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسني البركاتي ـ بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ على طريق التفسير البياني ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ جامعة الشارقة١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

ـ علل النحو ـ أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٢٥هـ) ـ تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش ـ مكتبة الرشيد ـ الرياض ـ الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ الكامل في اللغة والأدب ـ أبو العباس المبرد ـ تحقيق الدكتور زكي مبارك ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر الطبعة الأولى ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م.

ـ كتاب سيبويه ـ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ـ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ـ جار الله الزمخشري ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

ـ المساعد على تسهيل الفوائد ـ بهاء الدين بن عقيل ـ تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات ـ دار الفكر بدمشق ـ الجزء الأول (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).

ـ معاني القرآن ـ الأخفش الأوسط ـ تحقيق الدكتور فائز فارس ـ المطبعة العصرية ـ الكويت ـ الطبعة الأولى ـ المحرم الحرام ١٤٠٠هـ ـ تشرين الثاني ١٩٧٩م.

ـ معاني القرآن ـ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

ـ معاني القرآن وإعرابه ـ أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ـ شرح وتعليق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ معاني النحو ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ الجزءان الأول والثاني في مطبعة التعليم العالي في الموصل ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧م، والجزءان الثالث والرابع في مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ـ بغداد ١٩٩١م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ ابن هشام الأنصاري ـ تحقيق الدكتور مازن المبارك ـ مؤسسة الصادق ـ طهران ـ الطبعة الخامسة ١٣٧٨هـ.

ـ المقتضب ـ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٦م.

ـ ملاك التأويل ـ أحمد بن الزبير الغرناطي ـ تحقيق الدكتور محمود كامل أحمد ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ النحو العربي نقد وبناء ـ الدكتور إبراهيم السامرائي ـ دار الصادق ـ بيروت.

ـ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ـ خالد الأزهري ـ تحقيق الدكتور عبد الكريم مجاهد ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

ـ النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ـ محمد أحمد عرفة ـ مطبعة السعادة بمصر.

ـ النشر في القراءات العشر ـ أبو الخير محمد بن محمد الجزري ـ مراجعة وتصحيح علي محمد الضبّاع ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ مطبعة مصطفى محمد بمصر.

ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه ـ الأعلم الشنتمري ـ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ـ الكويت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه ـ الأعلم الشنتمري ـ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ـ الكويت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
ـ همع الهوامع ـ جلال الدين السيوطي ـ الجزء الأول بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، وباقي الأجزاء بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ـ عالم الكتب القاهرة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.



